محمد علي وتطبيق نظام الاحتكار التجاري في بلاد الشام والموقف البريطاني والعثماني منه (١٨٣٢-١٨٤٠م)
"دراسة وثائقية " (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. أيمن أحمد محمد محمود
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب – جامعة السويس

المُلخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير المفهوم الاقتصادي للاحتكار في عصر محمد علي ، ودوافع باشا مصر في تطبيق هذا النظام في بلاد الشام، وموقف إبراهيم باشا وإدارته والشوام من تطبيقه في الشام، وأثر ذلك على علاقة محمد علي بالقناصل الأوربيين والتحالف العثماني– البريطاني ضد محمد علي للقضاء على هذا النظام، ومعاهدة بلطة ليمان والرأسمالية العالمية من النظام الاقتصادي الذي قام الباشا بتطبيقه.

وتوصلت الدراسة إلى أن محمد علي حاول تطبيق تجربته الاحتكارية الناجحة في مصر على بلاد الشام للسيطرة على مواردها، لكن سرعان ما تحالفت الدولة العثمانية – التي رأت في محمد علي خطراً عليها– إلى بريطانيا والراسمالية العالمية والتي توافقوا الى عقد معاهدة بلطة ليمان والقضاء على نظام الاحتكار في بلاد الشام.

الكلمات الدالة: احتكار– محمد علي – بلاد الشام– الحرير– بريطانيا – الدولة العثمانية.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد (٣٤) يناير ٢٠٢١، الجزء الأول.

Abstract

This study aims to explain the economic concept of monopoly in
the era of Muhammad Ali and the motives of the Egyptian pasha in applying this system in the Levant, the position of Ibrahim Pasha and his administrations and the Shamwam regarding its application in the Levant and its impact on Muhammad Ali's relationship with the European consuls and the Ottoman-British alliance against Muhammad Ali to eliminate this The system, the Lehman ax and global capitalism are the economic system that the pasha implemented

The study found that Muhammad Ali tried to apply his successful monopoly experience in Egypt to the Levant to control its resources, but soon the Ottoman Empire, which saw Muhammad Ali as a threat to the Ottoman Empire, joined Britain and global capitalism and who ended up with the Treaty of Lehman Nil and
.the elimination of the monopoly system in the countries Sham

Key words: Monopoly - Muhammad Ali - the Levant - Britain - the Ottoman Empire

مدخل:

شكلت التجارة ركيزة اساسية في السياسة الاقتصادية التي اتبعتها إدارة محمد علي باشا في بلاد الشام؛ لإيمانه الشديد بأن هذا النظام هو السبيل الوحيد الذي يتيح لدولته وإدارته التدخل والسيطرة على الميادين الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الصارم الذي وضعه الباشا.

ومن هذا المنطلق يتناول البحث موضوع "محمد علي وتطبيق نظام الاحتكار التجاري في بلاد الشام والموقف البريطاني والعثماني منه (١٨٣٢-١٨٤٠): دراسة وثائقية؛ حيث حاول محمد علي نقل تجربته الإحتكارية الناجحة في مصر إلى بلاد الشام، وخاصة على المحاصيل النقدية مثل الحرير والقطن وغيرها من المحاصيل التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الأوربية،

إلا أن باشا مصر كان مصممًا على العمل بهذا النظام رغم رفض إبراهيم باشا لفكرة تطبيقه في بلاد الشام مبررًا رفضه هذا باختلاف بلاد الشلام وطبيعتها عن مصر.

وقد حاول الباشا تطبيق هذا النظام في ظل رأسمالية الدولة والتي كانت تتعارض مع مصالح الدول التي تسير على سياسة السوق المفتوحة أو الاقتصاد الحر، الأمر الذي رفضه قناصل الدول الأوربية وخاصة إنجلترا وفرنسا، وفي الوقت نفسه أصدر الباب العالي العديد من التنظيمات العثمانية التي ضمَّت العديد من المعاهدات مع بعض الدول الأوربية؛ وبالتالي كان لها تأثير ملحوظ على هذا النظام.

وتمدنا وثائق الشام والفرمانات السلطانية المحفوظة بدار الوثائق المصرية بدلالات ومؤشرات مهمة حول بعض الإجراءات التي اتخذها الباشا وإدارته لتطبيق هذا النظام في بلاد الشام، تلك الإجراءات التي تثير العديد من التساؤلات حول إلغاء محمد علي نظام التجارة الحرة القائم على الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام، وما إذا كان الدافع وراء ذلك هو رغبة الباشا في السيطرة على التجارة ومن ثم التحكم في الموارد الاقتصادية في بلاد الشام، أم جاء ذلك نزولاً على رغبة الباشا في تطبيق النموذج المصري هناك؟ وهل رفض الأوربيون وخاصة البريطانيون وقناصلهم السياسات الاحتكارية لباشا مصر؟ أم لجأوا إلى السلطان العثماني للقضاء على نظام الاحتكار؟ أم وافقوا عليه؟ وهل استمر محمد علي في سياسته أم استجاب للضغوط البريطانية والعثمانية ؟ أم استمر حتى نهاية الحكم المصري في الشام؟ وهل رفض إبراهيم باشا نظام الاحتكار أم وافق عليه؟ وما أثر ذلك على الشوام أنفسهم؟ وهل أثرت التنظيمات العثمانية على سريان ونجاح هذا النظام؟ وهل كان هذا النظام يصب في مصلحة الإدارة المصرية وتوفير الأموال لخزينة الباشا؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نتناول هذا البحث من خلال أربعة محاور؛ يتناول المحور الأول بالدراسة: المفهوم الاقتصادي للاحتكار في عصر محمد علي، ودوافع الباشا لتطبيق سياسة الاحتكار، ونظام الاحتكار:

البداية والتطبيق، وموقف إبراهيم باشا وإدارته من هذا النظام. بينما يتناول المحور الثاني: أنواع السلع التي احتكرها باشا مصر، ودوافع احتكاره لها، وموقف الشوام من الاحتكار. أما المحور الثالث فيتناول موقف الدول الأوربية وقناصلها من تطبيق نظام الاحتكار في بلاد الشام. وأما المحور الرابع فيتناول بالدراسة موقف الدولة العثمانية من احتكار الباشا للتجارة والزراعة، وفرمان إلغاء احتكار الحرير وموقف محمد علي منه، وأثر التنظيمات الإصلاحية العثمانية ومعاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨م انتهاء بمعاهدة لندن ١٨٤٠م، وإلغاء الاحتكار نهائيًا في ممتلكات محمد علي؛ وينتهي البحث بخاتمة تتضمن ما توصل إليه البحث من نتائج.

أولاً- المفهوم الاقتصادي للاحتكار في عصر محمد علي:

يعتبر الاحتكار التجاري Commercial Monopoly هو المستوى الثاني لعملية التتجير، ووفقًا لهذا النظام كانت الدولة تشتري المحاصيل من الفلاح، ومن ثم قامت علاقات سلعية بينهما، وبالتالي ترتب على هذه العلاقات تحول في نمط العلاقة بين الريف والمدينة، فالعلاقة التكاملية القديمة بينهما أخذت في التحلل، وفي موازاة ذلك تطورت علاقة تناقضية تقترب من العلاقة التي تواجدت بين الريف والمدينة الإقطاعية خلال فترة الانتقال بين المرحلتين[١].

ولما كانت التجارة باعتبارها الثمرة الناتجة عن الزراعة والصناعة والتي كان من نتيجتها تبادل السلع والحاجات أو الشراء بالرخيص والبيع بالسعر الغالي_على حد قول ابن خلدون؛ أو بمعنى آخر: هي وساطة بين منتج ومستهلك[٢]. ووفقًا لهذا المفهوم احتوى نظام الاحتكار في عهد محمد علي باشا على أغلب المحاصيل الزراعية التي انقسمت إلى قسمين؛ أولهما: الاحتكار الكلي والذي بمقتضاه كانت الدولة تحتكر شراء المحصول كله، وليس من حق الفلاح الاحتفاظ بأي جزء منه، وبالتالي لا توجد تفرقة بين الناتج الضروري والناتج الفائض، أما القسم الثاني فهو المحاصيل المحتكرة جزئيًا، ووفقًا لهذا المفهوم كانت الدولة تستولي على الناتج الفائض تاركة للفلاح الناتج

الضروري، كما أنها كانت تحدد نسبة الأول على الثاني، لذلك كان من الممكن أن يتحول إلى احتكار كلي تبعًا لاحتياجات الدولة وحركة الطلب الخارجي[٣].

وكانت الحكومة المصرية طبقًا لهذا النظام تحرم بيع وشراء بعض السلع الصناعية والمنتجات الزراعية والغذائية، ولا يتم ذلك إلا بمعرفتها؛ وبالتالي تحكمت في السوق وحرمت المنتِج والمستهلك في آنٍ واحدٍ من الاستفادة بمزايا المنافسة في السوق[٤].

ثانيًا- دوافع محمد علي لتطبيق نظام الاحتكار في بلاد الشام:

لقد حاول محمد علي باشا تطبيق نظام الاحتكار والعمل به كنظام اقتصادي هناك، وذلك بعد نجاح تطبيقه في مصر، وفي حوار دار بين الباشا والبارون بوالكنت Poalkont حول نظام الاحتكار في مصر إذ يجمل باشا مصر دوافعه لتطبيق نظام الاحتكار بقوله: "**إنني أدرك تمامًا ما يجول في خاطرك ولكنك لو بقيت معنا وقت طول وهذا ما أرجوه ربما تغير فكرك؛ إنني أحكم شعبًا يميل إلى الكسل فإذا لم أضطره إلى العمل بقى عاطلاً لأنه يستطيع أن يعيش ببضع بارات "أقل من المليم" في اليوم فإذا حصل عليها لا يفكر إلا في أن يتمتع بها وبمعنى آخر يكف عن العمل بينما أنا أقصد من نظامي تكوين طبقة مجتهدة تتعود على الكد والكدح**"[٥]. ويستكمل الباشا حديثه عن دوافعه لتطبيق نظام الاحتكار في مصر قائلاً: "**استوليت على كل شيء ولكني فعلت ذلك لأجعل كل شيء منتجًا ومن يستطيع ذلك غيري أن يقدم المبالغ اللازمة؟ ومن يستطيع غيري أن يحمل هذا الشعب على التعلم ومعرفة العلوم والأفكار التي كانت سببًا في تفوق أوربا أتظن أن أحدًا في هذه البلاد فكر أن يدخل القطن والحرير والتوت غيري**"[٦].

إذن، يتضح لنا مما ذكره الباشا مجمل الدوافع التي أدت إلى انتهاجه بعض السياسات الاحتكارية في مصر، والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل هذا ينطبق على بلاد الشام وأهلها وعشائرها؟ أم أن دوافع تطبيقه لنظام الاحتكار في بلاد الشام قد اختلفت عن مصر؟ وفيما يلي نحاول الإجابة عن هذا

التساؤل في ضوء مبررات الباشا لتطبيق سياسته الاحتكارية في بلاد الشام.

أ- كانت الأطماع التوسيعة لباشا مصر تتعدى حدود مصر وبلاد الشام،كما كانت رغبتة في نقل الحداثة الأوروبية الى مصر ،مبرراً قويا في تطبيق هذا النظام، لانه كان يدرك تمامًا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان لمصر اقتصاد قوي وبالتالي كان الهدف من احتكاره للزراعة والتجارة هو توفير ميزانية ضخمة لتحقيق أهدافه تلك [٧] وخير شاهد، ودليل على ذلك ما تمدنا به إحدى مكاتبات إبراهيم باشا والتي توضح احتياج حكومة الباشا للأموال؛ حيث جاء فيها: "**ورأينا من الواجب يقضي بالعمل في هذه البلاد بروح العدل والنصفة والسعي لكسب قلوب سكانها وإن كان هذا بالغًا مبلغ الكراهية وإن كان من المعلوم أيضًا أن مصر كثيرة المصروفات وإننا محتاجون أشد الحاجة إلى إحداث إيراد جديد من تلك البلاد الواسعة**"[٨]. ويتضح لنا من هذه المكاتبة شعور إبراهيم باشا بمدى كراهية الشوام للحكم المصري مشيرًا إلى أن الحكم المصري يجب أن يتعامل بروح العدل والإنصاف لسكان هذه البلاد، ومع ذلك يتطرق إلى ضرورة جمع الثروة والسيطرة على موارد هذه البلاد لاحتياج مصر إلى مصروفات كثيرة، إذن يعتبر جمع المال من أهم دوافع محمد علي لسياسته الاحتكارية في بلاد الشام؛ وبالتالي لم يكن هذا النظام مذهبًا وعقيدة لدى باشا مصر، بل كان الهدف منه جمع المال وتكوين ثروة طائلة لا أكثر انتهت بطريقة عفوية.

ب- كانت فكرة الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية لبلاد الشام من الدوافع المهمة التي جعلت الباشا يحاول إعادة التجربة المصرية المتعلقة بالاحتكار؛ فكان يهدف من وراء ذلك إلى اعتماد البلاد على نفسها في الإنتاج الزراعي وفي الصناعة والتجارة، فدخلُ خزائن الشام لا يكفي الإنفاقات التي يحتاجها لتكوين جيش قوي وأسطول على غرار الأساطيل الأوربية، والاموال التي تطلبتها الحرب شبه الدائمة بعد ذلك، والتي تطلبت بقاء عدد كبير من الجند والقادة بصفة دائمة في بلاد الشام[٩]؛ وذلك من منطلق رغبة الباشا في تهيئة جيش قوي مزوَّد بالعتاد والرجال لحماية ممتلكاته في بلاد الشام؛ لدعم

سلطانه وتحقيق أطماعه[١٠].

ج- يبدو أن سياسة الدولة العثمانية المتعلقة باقتصاديات الولايات التابعة لها كانت سببًا ودافعًا رئيسيًا في اتخاذ محمد علي باشا لنظام الاحتكار ركيزة أساسية في اقتصاد دولته في مصر ثم في بلاد الشام بعد ذلك؛ فالعديد من الفرمانات السلطانية الصادرة من السلطان محمود الثاني[١١] إلى محمد علي تؤكد بما لا يدع مجالاً للجدل أن السلطان العثماني قد حاول السيطرة على الموارد الاقتصادية في ممتلكات باشا مصر عن طريق احتكاره للمحاصيل المهمة والنقدية ومنع التجار أو المحتكرين من الملتزمين في الاتجار فيها على أن يشتريها محمد علي ويرسلها للآستانة، وهذا ما كان يتعارض مع السياسة الاقتصادية التي كان يخطط لها محمد علي منذ البداية ورغبته في السيطرة على كل مصادر الثروة في ممتلكاته، وذلك لتوفير أرصدة مالية ضخمة لتحديث دولته وجيشه وأسطوله؛ حيث يتضح ذلك من الفرمان المؤرخ بأوائل شعبان سنة ١٢٢٥هـ/٣١أغسطس ١٨١٠م، والصادر من الباب العالي إلى محمد علي باشا وقضاة مصر وأمناء الجمارك والموانئ، والذي جاء بنص: "**يأمرهم باليقظة والسهر على عدم إخراج الغلال من المرافئ إلى أية جهات غير الآستانة بمعرفة محتكري الملتزمين وطامعي التجار وإذا وجدت سفينة مشحونة بالغلال في المرافئ من ذلك تفرغ حمولتها وترسل للآستانة مع البيان عن مقدارها**"[١٢].

كما يوضح لنا فرمان آخر صادر من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا وأمناء الجمارك والموانئ المصرية وقاضي مصر مؤرخًا بشهر صفر ١٢٢٦هـ/ ٢٤فبراير ١٨١١م م، بأن السلطان العثماني أراد السيطرة على عائدات الحرير من الرسوم والضرائب وإرسالها إلى الآستانة، ونص الفرمان على أن: "**يأمرهم بتحصيل رسم الميزانية بحساب ستين بارة على آقة من الحرير الحاصل في الأقاليم المصرية ومن الحرير الوارد من محلات أخرى من غير تذكرة رسمية معطاة من طرف الحكومة وإرسال جميع ما يجبى من هذا الرسم إلى الآستانة**"[١٣]، إذن نستنتج من ذلك كله أن تلك الإجراءات التي

اتخذها السلطان العثماني كانت تتعارض مع أهداف محمد علي وطموحاته الاقتصادية، وتفاديًا لذلك حاول محمد علي أن يكون هو المحتكر الوحيد لتلك الحاصلات.

د- فرمان عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م الخاص بتشجيع التجارة الحرة في الولايات العثمانية، ذلك الفرمان الذي أرسله السلطان إلى باشا مصر متضمنًا أن تكون الولايات العثمانية سوقًا مفتوحة للتجارة الحرة ومجالاً اقتصاديًا متسعًا للتجار الأوربيين وبضائعهم، الأمر الذي كان يتنافى مع سياسة الباشا التوسعية، وتضمن الفرمان ما يلي: "**ترك الباب مفتوحًا للبضائع الأوربية الداخلة إلى الولايات العثمانية على أن يتم تحصيل رسوم عن هذه البضائع قدرها ٣% وأن يراقب قناصل الدول الأوربية تنفيذ هذا الفرمان**"(١٤). ونظرا لأن هذا الفرمان كان يسمح للبضائع الأوربية بالدخول إلى أسواق الولايات العثمانية، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى تحكم الدول الأوربية وقناصلها وتجارها في السياسة الاقتصادية في ممتلكات باشا مصر، لذلك أراد محمد علي باشا التخلص من نتائج هذا الفرمان؛ فاحتكر المحاصيل الزراعية في مصر(١٥)، ويبدو أنه فطن إلى ذلك الأمر فقرر العمل بنظام الاحتكار في بلاد الشام بعد سيطرته عليها.

ويتضح لنا مما سبق أن باشا مصر كان لديه العديد من الدوافع؛ سواء كانت دوافع مالية أو دوافع تتعلق بتكوين جيشه وأسطوله أو الوقوف ضد السياسة الاقتصادية للباب العالي، تلك السياسة التي سيطرت عليها الامتيازات الأجنبية، وكان كل ذلك يقف حائلاً أمام طموحات محمد علي باشا.

ثالثًا- نظام الاحتكار في بلاد الشام : البداية والتطبيق وموقف إبراهيم باشا منه:

بداية، ينبغي أن نوضح أن النظام الذي حاول الباشا تطبيقه على سائر أنواع السلع والحاصلات التجارية في بلاد الشام، وأصبح بمقتضاه للباشا أن يتحكم في مصادر أرزاق الشوام؛ فبدلاً من أن يتركهم يسعون في أمور

معاشهم ومصادر دخلهم، استخدم معهم أسلوبًا يجعل منه التاجر الوحيد والمتحكم في المعاملات التجارية، ويبدو أن إبراهيم باشا كانت سياسته تميل إلى رفع المعاناة عن كاهل الأهالي في بلاد الشام؛ ويتضح لنا من إحدى مكاتبات إبراهيم باشا التي أرسلها إلى محمد حبيب أفندي باشمعاون الإدارة المصرية في الشام، أنه توقع أن احتكار الحرير سوف يصطدم بمعارضة الكثير من الشوام وأعيانهم، لاعتمادهم على هذه السلعة كمصدر لمعيشتهم؛ لذلك عندما علم إبراهيم باشا بقرار أبيه محمد علي باشا بالبدء في تطبيق نظام الاحتكار على الحرير اجتمع ببعض الأعيان من الشوام مثل الأمير بشير الشهابي[١٦] والشيخ عبد الحليم والمعلم يوسف قرداحي[١٧] وتنافش معهم بشأن قرار والده محمد علي باحتكار الحرير، وعندئذ تأكد منهم بأن ذلك القرار سيلقى معارضة شديدة من الشوام[١٨].

ويبدو أن إبراهيم باشا كان يخشى أن يثير ذلك الأمر غضب الأهالي وكراهيتهم للحكم المصري، كما كان يخشى من اثر هذه السياسة على منتجي الحرير في بلاد الشام والصناعات المرتبطة بها، وأحكام السيطرة على عمليات شراء الحرير والعمل بنظام الحوالة على صناعة الاحزمة والأقمشة،لذلك كان يحاول تقنين تطبيق هذا النظام، كما كان متحفظاً على أليات تنفيذه والعمل به في بلاد الشام ؛ فكتب إلى سامي بك[١٩] في الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٢٤٩هـ/٢٩يونيو ١٨٣٣م، يشرح له موقفه من قضية احتكار الحرير وأثره في نفوس الأهالي قائلاً: "**إن الجناب العالي يطلب حظر بيع الحرير للأهلين ويطلب شراءه كله على حساب الحكومة حصرًا وقصرًا وأنتم تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد المذكورة وأن الأحزمة والأقمشة التي تنسج في طرابلس ودمشق وحماه وحلب تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع وأن معيشة السكان سواء أكانوا قرويين أم مدنيين قائمة على الحرير**"[٢٠].

وكان إبراهيم باشا يدرك تمامًا المخاطر الاجتماعية التي قد تنتج عن هذا النظام، موضحًا خوفه من أن تتكرر نتائجه السيئة على الفلاحين في بلاد

الشام ويحدث ما حدث للفلاحين في مصر، كما يوضح أيضًا خوفه من المخاطر الاقتصادية على الموازنة المالية للحكومة المصرية مستكملاً كلامه قائلاً: "**يضاف على ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنويًا من الصنف المذكور خمسة وعشرين ألف كيسة على وجه التخمين ولا تستطيع مصر أن تدفع هذا المبلغ نقدًا على تقرير شراءه فحينئذ تحتاج إلى إخضاع منتجي الحرير لنظام الحوالة وهي المصيبة التي ابتلى بها الفلاح المصري فضعفت هممهم في العمل كما خرت همتهم في إنتاج المحصولات المصرية**"(٢١).

ونظرًا لأن سياسة إبراهيم باشا تجاه الشوام كانت تعتمد على التخفيف من المعاناة الواقعة عليهم من الإجراءات التي اتبعتها الإدارة المصرية، لذلك كان يرى دائمًا أنه من الضروري مواجهة والده والإشارة إلى ما يجب اتخاذه تجاه أهالي الشام، موضحًا أنه على الرغم من تحفظه على موضوع احتكار الحرير إلا أنه أشار في مكاتبته إلى أن بلاد الشام تخضع لحكم باشا مصر، وبالتالي من حقه أن يفعل ما يشاء فيها، لكنه في النهاية يوضح الأسباب والمبررات التي دفعته إلى تحفظه على هذا النظام ورغبته في تقنين العمل به على محصول الحرير تحديدًا قائلاً: "**الواجب يقضي بالعمل بروح العدل والنصفة والسعي لكسب قلوب سكانها وعدم ضبط الحرير من جانب الحكومة فإن البلد للجناب العالي**(يقصد أن بلاد الشام خاضعة لحكم محمد علي) **يفعل ما يشاء في بلدته ومع ذلك لما كانت قواعد العبودية المرعية تقضي بعدم كتمان المحاذير الملاحظة بالضرورة بادرت على كتابه هذا الخطاب وإرساله أشعارًا بحقيقة الحال وما تقتضيه الظروف**"(٢٢).

ويبدو لنا واضحًا أن محمد على باشا قد علم بمضمون المكاتبة من سامي بك، كذلك موقف إبراهيم باشا الرافض لسياسة الاحتكار التي تبناها والده وبدأ تنفيذها على محاصيل الحرير، كما يتضح لنا أيضًا أن محمد علي قد عنَّف ابنه إبراهيم باشا على رفضه تنفيذ أوامره أو حتى إبدائه أية ملاحظات على قراراته أو على تنفيذها، الأمر الذي دفع إبراهيم باشا إلى الإعلان عن رغبته في التنحي عن منصب القيادة العليا في بلاد الشام، وقطع علاقته

بالحكومة المصرية، ويتجلى لنا ذلك من المكاتبة التي أرسلها إبراهيم باشا إلى باقي بك الذي كان يعتبر السكرتير الأول لباشا مصر قائلاً له: "**آسف لما صدر من الجناب العالي في حقي من الانتقادات الشديدة اللهجة في قضية الزيتون والحرير ويرجوه إعفاءه من منصب القيادة العليا وقطع علاقته مع الحكومة المصرية لأنه لا يرضى أن يعامل كسائر رجال الجناب العالى**"[٢٣].

وكان رد باقي بك –أحد رجال الإدارة المصرية في بلاد الشام – على إبراهيم باشا ردًّا ممتزجًا بالخوف والرهبة من محمد علي باشا؛ لذلك أجابه بأنه لا يستطيع أن يتجرأ ويعرف محمد علي باشا برغبة إبراهيم باشا في التنحي عن مسئولياته في بلاد الشام قائلاً: "**إنني لا أتجاسر أن يرفع مثل هذا الخطاب إلى الجناب العالي**"[٢٤].

وعلى الرغم من التحفظ الذي أبداه إبراهيم باشا على تطبيق نظام الاحتكار في بلاد الشام على محاصيل الحرير والزيتون لتأكده من أن هاتين السلعتين هما المصدر الرئيسي لتوفير متطلبات السكان المعيشية، إلا أنه قد وافق على احتكار بعض السلع الأخرى، ومن ذلك تجارة البن، بل طلب من محمد علي باشا رفع سعره من قرشين إلى سبعة قروش في الآقة الواحدة[٢٥]، كما أنه وافق أيضًا على الحد من الاتجار في الزيتون، وإن كان الزيتون أحد المحاصيل التي تم احتكارها جزئيًا"[٢٦].

رابعًا– الأليات والأساليب الاحتكارية للإدارة المصرية في الشام:

لقد استطاع الباشا وإدارته أن يضعوا أسسًا وقواعد احتكارية من شأنها السيطرة على موارد بلاد الشام من المحاصيل الزراعية والسلع التجارية، كما كانت هذه القواعد وتلك الإجراءات هي التي مكنته من السيطرة على كافة السلع الشامية والمنتجات الزراعية، واحتكارها لنفسه ولدولته فقط؛ وفيما يلي نعرض لتلك الإجراءات.

أ– واقع الأمر أن باشا مصر قد بدأ بوضع بعض الإجراءات التي من شأنها وقف عملية بيع بعض الحاصلات الشامية خارج دائرة الإدارة المصرية

في الشام، وللحيلولة دون استخدام التجار لوسائل التهريب، لذلك أمر محمد علي باشا بالاستعلام والتحري وكتابة تقارير وبيانات عن مقادير بعض السلع والتجار المتعاملين فيها وفي السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٤٨هـ/٢٠أكتوبر ١٨٣٣م أرسل محمد علي إلى محمد منيب أفندي بتكليف المتسلمين للموانئ الشامية وأمناء الجمارك بوضع بيانات تظهر مقادير الحرير، وقوائم بأسماء التجار الذين يتاجرون فيها والكميات التي يمتلكها كل تاجر وأسماء التجارة المصدرة إليهم(٢٧).

وتنفيذًا لهذا الأمر، تم إرسال وتوزيع أمر محمد علي باشا على الإدارة المصرية في بلاد الشام لكتابة تقارير وبيانات لمعرفة كمية الحرير المصدرة والصادرة من الشام وجبل الدروز، وفي رسالة من محمد منيب أفندي إلى إبراهيم باشا جاء فيها: "**بأنه أذاع مضمون هذا الفرمان الجليل على جميع أمناء الجمارك والمتسلمين وحثهم على القيام بالواجب وطلب منهم تقريرًا إضافيًا في هذا الموضوع مرة كل أسبوعين**"(٢٨).

وكان الهدف من كل هذه الإجراءات هو معرفة من يقوم بتهريب الحرير إلى التجار الأوربيين أو تهريبة إلى مصر؛ حيث لاحظ باشا مصر انتشار الحرير (البراني) القادم من الشام في أسواق القاهرة، لذلك أرسل محمد منيب أفندي باشمعاون ديوان الإدارة المصرية في الشام إلى سامي بك جميع التقارير والكشوف الواردة إليه من أمناء الجمارك في السواحل والموانئ الشامية، مشيرًا إلى السبب وراء هذه التقارير بقوله: "**إن الدافع لهذا التحري هو تكاثر الحرير البراني في أسواق القاهرة**"(٢٩).

لكن – على ما يبدو – كان باشا مصر يريد أن تتم هذه الإجراءات في سرية تامة دون أن يلاحظها أحد من التجار؛ ويُستدل على ذلك بالأمر الصادر منه والمؤرخ بالرابع عشر من شهر رمضان سنة ١٢٤٨هـ/٣فبراير ١٨٣٣م بوجوب وضرورة إرسال بيان سري بأسماء تجار الحرير(٣٠)، ومن الواضح هنا أن باشا مصر كان يهدف من وراء ذلك إلى أمرين هما: أما معاقبة هؤلاء

التجار على التهريب أو استخدامهم لخدمة أهدافه الاحتكارية في بلاد الشام.

ب- كانت مهمة تنفيذ البرنامج الاحتكاري لباشا مصر تقع على عاتق الإدارة المصرية في الشام؛ حيث تم توجيه التنفيذ إلى حنا بحري أحد رجال الإدارة المصرية في بلاد الشام، الذي استطاع أن يُنشئ مصلحة جديدة خاصة بالحرير أطلق عليها "مصلحة الحرير" وكان مقرها بيروت، وكانت تتبع إداريًّا مصلحة الحرير في مصر بواسطة أحد الأجانب العاملين في حكومة الباشا، وهو الخواجا خريستوفي Kherstovie[٣١].

ج- ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن باشا مصر قد احتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات، إلا أنه لم يدلِ برأيه في المسائل الفنية البحتة فيما يتعلق بالسلع الاحتكارية التي سيطر عليها وحرم الشوام من أرباحها؛ لذلك أمر محمد علي باشا بضرورة تعيين تاجر قدير وخبير ليقوم بابتياع الحرير للحكومة المصرية[٣٢]، وتم اختيار التاجر اللبناني نقولا أرقش خبيرًا في أمور الحرير[٣٣]؛ إذ تم اختياره لهذه المهمة من قبل الأمير بشير الشهابي لتحقيق أهداف الباشا وأطماعه الاحتكارية[٣٤].

د- انتدبت الإدارة المصرية في بلاد الشام مجموعة من الوكلاء من أصحاب الكلمة والرأي والمشورة والمكانة من أعيان بلاد الشام ليقوموا على إدارة مصلحة الحرير في بيروت؛ مثل: الأمير بشير الشهابي الذي كانت مهمته إعداد الكشوف النهائية بأثمان قرب الحرير والشيخ عبد الحليم والمعلم يوسف قرداحي اللذان كانت مهمتها شراء الحرير لحساب حكومة الباشا[٣٥]، كما استطاعت الإدارة المصرية - متمثلة في مصلحة الحرير- معرفة الأماكن والأسواق التي يتم بيع الحرير فيها لتقوم الحكومة ومصلحة الحرير - متمثلة في الأمير بشير الشهابي ومن معه مثل نقولا أرقش - بالسيطرة على الكميات المطروحة لدى الفلاحين والأسواق الشامية[٣٦].

واللافت للنظر أن الشيخ سليمان عبد الهادي[٣٧] على الرغم من أنه من أهالي الشام إلا أن ثقة محمد علي في هذا الرجل دفعته إلى أن يكون هو

الرجل الوحيد الذي يتسلم الأموال التي يرسلها الباشا إلى الشام لشراء الحرير؛ حيث يقوم الشيخ سليمان عبد الهادي بتوزيعها على البائعين[٣٨]، ثم يستكمل مهمته ويرسل الحرير إلى مصر عن طريق الخواجا خريستوف[٣٩]. وخصص الباشا ميزانية لشراء الحرير بلغ مقدارها عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ٢٠٠ كيس من الأموال[٤٠]، وقد بلغت أول كمية تم شراؤها لحساب الحكومة المصرية في ذلك العام عشرين ألف آقة من الحرير[٤١].

هـ- كان من الإجراءات المهمة والأساليب الفعالة التي اتخذها الباشا: القضاء على صناعة الحرير في بلاد الشام حتى يستطيع السيطرة على محاصيل الحرير الخام غير المصنعة، وذلك عندما أصدر أوامره إلى الأمير بشير الشهابي بضرورة تحضير مجموعة كبيرة من صناع الحرير والحرفيين المختصين بهذه السلعة وإرسالها إلى مصر بعد تطييب خاطرهم وتحديد مرتب مناسب لهم، على أن يتم إرسالهم إلى مدير الديوان الخديوي بالقاهرة[٤٢]؛ ومن ثم استطاعت الإدارة المصرية عرقلة نمو الحرف والصناعات المرتبطة بالمحاصيل والسلع التي يريد الباشا احتكارها، ومن ثم يؤدي ذلك إلى انعدام المنافسة في السوق، وليصبح بعد ذلك المعروض في الأسواق من هذه السلع سواء الحرير أو غيره مقتصرًا شراؤه والتعامل فيه على الإدارة المصرية فقط.

خامسًا- الحاصلات التي احتكرها الباشا ودوافع احتكاره لها:

يمكن القول: إنه بعد وقوع بلاد الشام تحت الحكم المصري حل باشا مصر محل المالك والملتزم في آنٍ واحدٍ، وأصبح باستطاعته توجيه الإنتاج الزراعي في الوجهة التي يريدها، في ظل نظام الاحتكار الذي قام بتطبيقه والعمل به، وبالتالي كان الوضع شديد الاختلاف في مواجهة كتلة واسعة من المنتجين المباشرين، ووجد تاجر واحد هو محمد علي باشا وإدارته، كما أصبح الفلاحون مكرهين على التعامل مع هذا التاجر الوحيد، وأيضًا التجار ليس من حقهم الدخول في علاقة مباشرة مع المنتجين المباشرين[٤٣]، والملاحظ أن احتكار الباشا للمحاصيل والسلع في بلاد الشام لم يكن بدرجة واحدة بل انقسم

إلى شقين، هما:

أ- المحاصيل التي تم احتكارها كليًّا:

طبقًا لمفهوم الاحتكار الكلي كانت الدولة تحتكر شراء المحصول كله وليس من حق الفلاح الاحتفاظ بجزء منه أو بأخذ شيء منه، وبالتالي لا توجد تفرقة بين الناتج الضروري والناتج الفائض، وبناء عليه يتم توريده إلى الإدارة المصرية بالشام، وهي على النحو التالي:

١- الحرير:

تعتبر دودة القز وإنتاج الحرير جزءًا مهمًّا من النشاط الزراعي الذي عملت الإدارة المصرية على تنميته والاهتمام به؛ حيث أصبحت زراعة التوت تمثل الهيكل الاقتصادي الذي اعتمد عليه الباشا في تنفيذ برنامجه الاقتصادي فيما يتعلق بصناعة الحرير وتصديره، ومن ثم اتجهت الإدارة المصرية إلى زراعة أشجار التوت بشكل كبير لاستخراج الحرير وتصنيعه والذي كان يزداد عليه الطلب في الأسواق والمصانع الأوربية، فبدأت الإدارة المصرية بزراعة سبع وثلاثين ألف شجرة توت في منطقة بيروت وصيدا وطرابلس(٤٤)؛ لاستخراج السلعة الأكثر تصديرًا.

ويذكر جون بورنج John Bowring في تقريره عن مصر متحدثًا عن الحرير وأهميته لدى باشا مصر قائلاً: "**الحرير الخام من السلع التي وجه الباشا إليها شيء من العناية في مصر وقد يكون له شأن عظيم في المستقبل وأن المحصول المصري لا يكفي البلاد حاجتها من الحرير الخام ولهذا تستورد من سوريا مقادير وافرة إن قدرة مصر على الإنتاج عظيمة وليس هناك ما يمنعها من أن تصبح من أكثر البلاد التي تصدر هذه السلعة الثمينة**"(٤٥).

والملاحظ أن محمد علي باشا قد اتخذ عدة إجراءات من شأنها السيطرة على محصول الحرير واحتكاره احتكارًا كليًا؛ فأنشأ لذلك مصلحة الحرير في بيروت باعتبار أن هذه المدينة هي المنتج الأول والمصدر الأول للحرير في

بلاد الشام[٤٦]، كما وضع الباشا مراقبة شديدة الصرامة على الأسواق والمنافذ البحرية للحيلولة دون تهريبه؛ سواء من التجار الشوام أو التجار الأجانب[٤٧]. كما انتدبت الإدارة المصرية الكثير من الخبراء الشوام الذين كان لهم باع طويل في زراعة أشجار التوت وإنتاج الحرير، مثل: الأمير بشير الشهابي ونيقولا الأرقش[٤٨] والتاجر الروسي خرستوفي[٤٩].

والواقع أن الإدارة المصرية في بلاد الشام لم تترك الفرصة للشوام فيما يتعلق بتجارة الحرير حتى زراعته؛ فقد سيطرت إدارة الباشا عليها عندما شرعت في شراء بذور أشجار التوت ودود الحرير على حد ما ذكره أحد الأوامر الصادرة من شريف باشا[٥٠]، كما خصصت جزءًا من ميزانيتها لشراء الحرير من بَر الشام[٥١] وفي الخامس والعشرين من شهر محرم سنة ١٢٤٩هـ/١٣يونيو١٨٣٣م أرسل محمد علي باشا أمرًا يقضي بضرورة شراء جميع محصول الحرير في بلاد الشام[٥٢]؛ لذلك يذكر أن هنري جيز أن محصول الحرير من أهم محاصيل بيروت على الإطلاق؛ حيث بلغ إنتاجه في عام ١٨٣٢م ٤٥ قنطارًا؛ أي ما يقترب من ١٨٠٠ بالة، وفي ظل الإدارة المصرية زادت الصادرات من الحرير حتى وصل ما تم إنتاجه من الحرير من بيروت وجبل لبنان والضواحي الساحلية في عام ١٨٣٣م إلى حوالي ٩٣٢,١٥٠ جرام حريرًا، وفي عام ١٨٣٦م وصل الإنتاج إلى الضعف؛ حيث بلغت كمية الحرير التي تم تصديرها بين عامي ١٨٣٣- ١٨٣٦م إلى ٣,٠٧٩٣٢١ جرام حرير، أي إن الصادرات زادت في تلك الفترة بنسبة ٣٠٠%[٥٣]، وذلك بفضل الأوامر التي كان يصدرها باشا مصر بضرورة شراء محصول الحرير من كل مدن بلاد الشام[٥٤].

وحتى يُحكم باشا مصر السيطرة على الحرير واحتكاره احتكارا كليًّا وجهت إدارته إلى بعض وكلائها لشرائه من بيروت وطرابلس لصالح الحكومة المصرية[٥٥]، ولم يتردد باشا مصر في معاقبة من يتواطأ من هؤلاء الوكلاء مع التجار الشوام أو الأجانب، وذلك كما حدث وأصدر محمد علي باشا أمرًا في

الرابع من شهر جمادى الآخر سنة ١٢٤٩هـ/٧نوفمبر١٨٣٣م بمعاقبة محمود عابدين العقاد بجلده مائة هراوة لتجاوزه التعليمات التي يحملها لمشتري الحرير في بيروت وتواطئه مع بعض التجار الشوام هناك(٥٦).

ويبدو أن باشا مصر لم يكتفِ باحتكار سلعة الحرير احتكارًا كليًّا فقط، لكن رغبته في القضاء على صناعة الحرير في بلاد الشام دفعته إلى أن يأخذ عددًا كبيرًا من صناع الحرير من بلاد الشام وإرسالهم إلى مصر وسنار بالسودان ليقوموا على صناعة الحرير هناك(٥٧)، وبالتالي يستطيع القضاء على صناعة ونسيج الحرير ليصبح هو بذلك التاجر الوحيد والصانع الوحيد للحرير، ومن ثم يصبح المصدر الوحيد لهذه السلعة إلى أوربا.

على أية حال اهتم باشا مصر بمحصول الحرير وزراعته واحتكار تجارته احتكارًا كليًّا، وكانت دوافعه لذلك هي أن يصبح المصدر الوحيد للحرير في وقت ازداد الطلب على هذه السلعة في المدن والأسواق الأوربية، لكنه لكي يفعل ذلك حرم أهالي وأبناء الشام من هذه السلعة التي كانت تمثل لهم المصدر الأساس لمعيشتهم.

٢- القطن:

كان القطن هو السلعة المهمة التي جاءت في الترتيب الثاني لاهتمام الباشا واحتكاره للمحاصيل الزراعية في بلاد الشام؛ وذلك لأن تجارة مصر الخارجية قد تقدمت برواج حركة تصدير القطن المصري للخارج لشدة الطلب عليه، فكانت قيمة ما يصدره باشا مصر من القطن تتراوح ما بين ١٠-١٥ مليون من الفرنكات، مما شكل ركيزة أساسية في نظام مصر المالي(٥٨). ولا شك في أن تجارة القطن كانت من الزراعات التي أولتها إدارة الباشا في الشام اهتمامًا كبيرًا؛ نظرًا لما كان يمثله القطن من أهمية لتوفير اللازم منه لملابس جيش الباشا، كما أنه اعتبر بلاد الشام بمثابة صومعة بذور القطن التي يحتاجها الباشا لزراعة القطن في مصر؛ لذلك أرسل إلى ابنه إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا يحثهما على ضرورة الإكثار من زراعة القطن البلدي وإرسال بذوره من سواحل إيالة صيدا إلى مصر(٥٩)، وردًّا على طلب الباشا

أرسل إبراهيم باشا ألف قنطار من بذور القطن البلدي إلى مصر لاستخدامها في زراعة المحصول في الأراضي المصرية، هذا من ناحية، ولاستخراج الزيوت اللازمة لجيش الباشا من ناحية أخرى، وكانت أضنة هي أكثر مدن بلاد الشام زراعة لمحصول القطن(٦٠).

أما ما يتعلق باحتكار الباشا وإدارته لهذا المحصول، فيتضح لنا من رسائل إبراهيم بموافقته على احتكار محصول القطن وإرساله إلى مصر أولاً بأول وتسهيل نقله إلى مصر، وعدم السماح ببيعه إلى أحد سوى التجار المتعاملين مع الإدارة المصرية(٦١).

وفي السابع والعشرين من شهر محرم ١٢٥١هـ/ ٢٤مايو ١٨٣٦م أرسل محمد علي مكاتبة إلى إبراهيم باشا يحمد الله فيها على ارتفاع سعر القطن الذي بلغ القنطار منه ٢٩,٥ ريال فرنسي، ويأمره بأن يرسل كل محصول القطن الشامي إلى مصر، وأن يرسل خمسة أو ستة آلاف قنطار من بذور القطن من إيالة صيدا وثلاثة أو أربعة آلاف قنطار من أضنة لتوسيع زراعته في مصر اعتمادًا على قطن بلاد الشام وبذوره(٦٢).

كما كان الاستحواذ على جمع بذور القطن من الأساليب الاحتكارية التي استخدمها الباشا وإدارته(٦٣)، ولاحتكار الباشا لهذا المحصول أمر بمعاقبة كل من يتواطأ من التجار الشوام مع التجار الأوربيين بشأن تهريب القطن(٦٤)، وحتى بعد إلغاء الاحتكار استمر الباشا في سيطرته على هذا المحصول عن طريق فرض رسوم جمركية على تصديره تفوق ما نصت عليه المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والتي بلغت نسبتها ٣%، ويتضح لنا ذلك من خلال الشكوى التي تقدم بها القنصل بيجوتو Bigeato قنصل دولة سردينيا والتي اشتكى فيها من مصطفى أغا مأمور شوراء حلب الذي فرض ضريبة قدرها خمسون قرشًا عن كل قنطار قطني يتم تحميله على المراكب الأجنبية(٦٥).

وهكذا كان محصول القطن وبذوره مرهونًا بإدارة الباشا وأوامره، وبالتالي

استأثر على اهتمام الباشا مثله مثل محصول الحرير لما يمثله من أهمية تتعلق بتصديره إلى أوربا.

3- البن:

واقع الأمر أن رغبة محمد علي باشا في الاستفادة من تجارة الشرق دفعته إلى الاستيلاء على جميع طرق التجارة التي كانت من العوامل التي جعلته يبذل ما بذل من جهد ومال في بلاد العرب، وكان ذلك نابعًا من اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن، وكما يقول دوهاميل Dohmil القنصل البريطاني بأن الباشا أرسل حملته على اليمن (١٨٣٣-١٨٣٨م) كان الهدف منها إخضاع رؤساء عسير، وقد أتاحت له هذه الحملة الاستيلاء على "فحا" قاعدة تجارة بن المخا، ثم أرسل محمد علي أحد الوكلاء التابعين لحكومته لشراء البن وإرساله إلى مصر واحتكار بيعه وتصديره(٦٦).

واللافت للنظر أنه على الرغم من تحفظ إبراهيم باشا على إحتكار تجارة الحرير وتصنيعه في بلاد الشام إلا أنه قد وافق على احتكار البن هناك، بل اقترح على أبيه محمد على رفع سعره هناك(٦٧). ويجب أن نشير في هذا السياق أن البن لم يكن سلعة شامية لكن اراد محمد علي أحتكار تجارته في بلاد الشام احتكارًا جزئيًا؛ فكان يحتكر بيع البن اليمني، لكنه كان يترك للتجار الأوربيين إنزال البن الإفرنجي وبيعه، بشرط تأدية الرسوم الجمركية المفروضة على التجار الأوربيين، الأمر الذي دفع بونسنوبي Ponsnopy السفير البريطاني في الآستانة إلى تقديم شكوى للباب العالي بشأن الاحتكار الجزئي للبن الذي يمارسه الباشا مع الرسوم الجمركية التي يفرضها الباشا، تلك الإجراءات التي تخالف شروط المعاهدات المبرمة مع الباب العالي؛ لذلك أصدر السلطان العثماني فرمانًا مؤرخًا بالخامس عشر من شهر شوال ١٢٥٣هـ/١١يناير١٨٣٨م يقضي بالسماح للتجار الإنجليز بإنزال وبيع البن الإفرنجي في كل ممتلكات الباشا وعدم مطالبته التجار بالرسوم الجمركية(٦٨)، وردًّا على هذا الفرمان أرسل محمد علي مكاتبة إلى محمد شريف باشا بضرورة

العمل بنص الفرمان والسماح ببيع البن الإفرنجي في الأقطار الشامية، لكنه شدد على ضرورة استيفاء الرسوم الجمركية القانونية(٦٩). ويتضح لنا مما سبق أن باشا مصر قد احتكر سلعة البن احتكارًا جزئيًا إلا أنه حاول أن يقلص دور التجار الأجانب بفرضه ضرائب ورسوم جمركية على تجارته في بلاد الشام.

ب- محاصيل كان الاحتكار فيها جزئيًّا:

كانت المحاصيل التي احتكرها باشا مصر احتكارًا جزئيًّا، تستولي الدولة على الناتج الفائض تاركة للفلاح الناتج الضروري، أو بمعنى آخر تستولي على ما يتبقى منها بعد استهلاك صاحبها(٧٠)؛ ومن ذلك:

١-الحبوب والغلال:

لا شك أن الحبوب والغلال من المحاصيل التي أولتها إدارة الباشا في بلاد الشام اهتمامًا وعناية خاصة؛ لاعتبارها من المحاصيل التي يعتمد عليها في غذاء الشعوب، ومن أجل ذلك أرسل الباشا إلى إدارته في الشام يحثهم على ضرورة زراعة الحبوب حتى تكفي حاجة السكان والأهالي والاستغناء عن توريدها للخارج(٧١) كما أرسل محمد على باشا إلى مجلس شورى دمشق يحثهم على الاعتماء على زراعة الغلال والحبوب من أجل تعمير البلاد(٧٢) كما اهتمت الإدارة المصرية بجمع أنواع مختلفة من بذور القمح والشعير التي كانت تزرع في نواحي عكا لزراعتها في معظم أقاليم بلاد الشام(٧٣).

ونظرًا لأن الإدارة المصرية قد اعتبرت الحبوب والغلال من المحاصيل المحتكرة جزئيًا، فكان الفائض منها يتم تصديره إلى الخارج، واتضح لنا ذلك من المكاتبة التي أرسلها إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا في الخامس والعشرين من شهر رجب ١٢٤٩هـ/ ٧ديسمبر١٨٣٣م يخبره فيها بأن محصول الغلال زاد على حاجة الأهالي في الشام، ومن ثم فإن لدى الإدارة المصرية كمية كبيرة من الغلال بلغ مقدارها ١٥٠٠٠ أردب يمكن تصديرها من الشام إلى الخارج(٧٤).

وعلى الرغم من أن القمح كان من أهم المحاصيل التي احتكرها الباشا

جزئيًا، إلا أنه فيما يبدو لنا أن الاحتكار الجزئي كان من الممكن أن يتحول إلى احتكار كلي؛ حيث يرتبط هذا التحول باحتياجات الدولة وحركة الطلب الخارجي، ويصف لنا سولت Soult القنصل الإنجليزي في مصر احتكار الباشا للغلال والحبوب والتحول في احتكاره من احتكار جزئي إلى احتكار كلي بقوله: "**في السنوات الرخية عندما يندر القمح في أوربا يعم البلاد الانتعاش ويسبح كل شيء في ظل مثل هذا النظام فخزائن الباشا ممتلئة والتجار لا يستدعون لتسوية حساباتهم ولكن عندما يكون القمح همًا مقبلاً فيصبح التجار تحت رحمة الباشا تمامًا ونادرًا ما يكون واحد منهم في حالة تمكنه من الوصول إلى تسوية نهائية**"(٧٥). وهنا يحاول سولت الإشارة الى سياسة محمد علي باشا مع التجار الأوربيون فيما يتعلق بالمعاملات التجارية والمالية الخاصة بمحصول القمح.

ويبدو أنه في عام ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م كانت الحكومة المصرية في حاجة شديدة للغلال والحبوب، وفي الوقت نفسه حاول التجار الأوربيون شراء الحبوب من الشام، ويستفهم محمد شريف باشا عن ما إذا كان يسمح لهم أم لا، وذلك من خلال مكاتبة أرسلها إلى إبراهيم باشا جاء فيها: "**جاء عبدكم المسيو بودن Boden فقال إنه وفريقاً من التجار الأوربيين ينوون شراء الغلال من سواحل الشام وإرسالها إلى أوربا نظرًا لرواج سوقها هناك ثم يلتمس أن يؤذن لهم بإخراجها من البلدان الإسلامية بدون موافقة ولي النعم**"(٧٦). والواقع أن احتكار الإدارة المصرية للحبوب والغلال أصبح في سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م احتكارا كليًا؛ لذلك جاء رد إبراهيم باشا على تلك الرسالة برفض بيع الغلال للأوربيين من خلال مكاتبة جاء فيها: "**لا يخفى عليكم الذي حل بنا في هذه الناحية وقد أستوردنا أربعين ألف أردب من الغلال في هذا العام من مصر ولا تزال في حاجة إلى الغلال فقولوا للمسيو بودين إننا معذورين في عدم تلبية التماسهم ولابد من أخذ ما يكفي إرادتنا وعرض الأمر على الأعتاب السنية**"(٧٧).

وفي هذا السياق اتخذت الإدارة المصرية العديد من الإجراءات ليصبح

احتكار الغلال احتكارًا كليًا، فبدأت بحظر تصدير الغلال، ولأن التجار الأجانب كان يصدرونها من إيالة صيدا؛ لذلك صدر الأمر إلى محمد عارف متسلم إيالة صيدا بالكشف عن الغلال الواردة من إيالته ومن بعض المناطق الأخرى قبل توجه التجار الأوربيين بها إلى الجمارك(٧٨). كما لفت محمد شريف باشا نظر الإدارة المصرية إلى ضرورة توخي الحيطة نظرًا لخروج بعض التجار الأجانب على القانون، وذلك بتصديرهم الغلال من يافا وعكا إلى بيروت دون أن يدفعوا عنها الرسوم، الأمر الذي دفع حنا بحري(٧٩) إلى الاتصال بقنصلي فرنسا والنمسا للحيولة دون تهريب الغلال من بلاد الشام(٨٠)، غير أن ما حدث للحبوب حدث عكسه مع البن.

2-الزيتون:

لقد أولت الإدارة المصرية لمحصول الزيتون اهتمامًا كبيرًا، فوجهت اهتمامها إلى زراعة أشجاره في عكا؛ حيث قامت حكومة الباشا بالشام بزراعة ١٥٠٠٠ شتلة من أشجار الزيتون في عكا(٨١)، كما استخدمت الإدارة المصرية الخبراء والطلاب المصريين من مصر لإدخال نظام تطعيم الأشجار عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م(٨٢)، ومن ثم استطاعت الإدارة المصرية توفير الزيتون اللازم للجيش المصري، ويبدو أن محصول الزيتون الشامي كان يأتي في المرتبة الثانية بعد الحرير من حيث أهميته للأهالي في بلاد الشام، مما دفع إبراهيم إلى رفض احتكاره في البداية(٨٣). ويتضح لنا من إحدى مكاتبات الباشا التي أرسلها إلى محمد منيب أفندي في الشام أن الإدارة المصرية قد احتكرت هذا المحصول؛ لذلك رفضت الإدارة المصرية تزويد إحدى السفن الإنجليزية بالزيتون، وأرسل محمد منيب أفندي يستفهم عن ذلك(٨٤)، فكان رد باشا مصر بأنه غير موافق على امتناعه تقديم مأكول من الزيتون لكنه لا يوافق على بيعه للتجار الأجانب، مشيرًا أن منعه هذا لا يعني عدم حصول الضيوف على مأكولهم من هذا المحصول(٨٥).

كما يتضح لنا أن احتكار الزيتون كان احتكارًا جزئيًا؛ حيث سمح الباشا

ببيعه لكنه وافق على ذلك بشرط أن يكتفي الأسطول المصري والجيش المصري من الزيتون الشامي ومن الزيوت المصنعة منه(٨٦).

سادساً: موقف الشوام من تطبيق نظام الاحتكار:

بداية، ينبغي أن نوضح أنه على الرغم من أن العديد من أبناء الشام قد قاموا بتأييد الحكم المصري هناك، بل وصل الأمر بالبعض منهم إلى تأييد السياسة الاحتكارية التي انتهجها محمد علي في بلاد الشام، وتولَّى البعض الآخر منهم تنفيذ هذه السياسة مثل: الأمير بشير الشهابي والشيخ عبد الحليم والمعلم يوسف قرداحي(٨٧) والشيخ سليمان عبد الهادي(٨٨)، إلا أن الأهالي من الفلاحين والتجار الشوام قد رفضوا هذا النظام، لكن كان رفضهم هذا رفضًا صامتًا، لذلك لجأوا إلى استخدام العديد من الوسائل والطرق التي من شأنها مقاومة احتكارات الباشا لمحاصيلهم؛ لما كان لهذا النظام من نتائج اقتصادية واجتماعية سيئة في نفوس الأهالي، كما وضح ذلك إبراهيم باشا في رسالته الخاصة برفضه تطبيق نظام الاحتكار في بلاد الشام(٨٩).

ومن تلك الوسائل: قيام الفلاحين الشوام بإخفاء المحاصيل وعدم طرحها في الأسواق، وبالتالي واجهت الإدارة المصرية قلة المعروض منها في الأسواق في بعض الأحيان(٩٠)، كما لجأ بعض وكلاء الإدارة المصرية من التجار الشوام لحيلة أخرى وهي تأخير التعليمات الصادرة لمشتري محصول الحرير، وذلك كوسيلة منهم لمقاومة هذا النظام، الأمر الذي أدى إلى صدور أمر من باشا مصر بجلد محمود عابدين العقاد أحد الوكلاء التجاريين للحكومة المصرية في الشام(٩١)، كما تواطأ بعض التجار الشوام مع التجار الأجانب ولجأوا إلى تهريب المحاصيل المحتكرة كليًا مثل القطن(٩٢) والحبوب والغلال؛ حيث قام التجار الشوام بمساعدة التجار الأجانب بتهريبها من يافا وعكا وبيروت مقابل حصول الشوام على نسبة بسيطة من ثمن وأرباح البضائع المهربة(٩٣).

ويجب الإشارة هنا إلى أنه إذا كان الشوام قد رفضوا في البداية نظام الاحتكار وسياساته التعسفية، إلا أنه بعد تطبيق باشا مصر لنظام الاحتكار

بحيث يشمل جميع المحاصيل، تحولت مقاومة الشوام لهذا النظام من مرحلة الصمت أو المقاومة الخفية إلى مرحلة الثورة ضد الإدارة المصرية في الشام، وذلك عندما انضم الكثير من الفلاحين في بلاد الشام إلى المتمردين والثوار من الشوام ضد الحكم المصري والذين اتخذوا من جبل الشام معقلاً لهم لإعلان عصيانهم، وبدأوا يشنون هجماتهم على الحامية المصرية هناك، وعندما توجه إليهم إبراهيم باشا، واجتمع بوجوه وأعيان العشائر في ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ أبريل ١٨٣٤م، شرحوا له أن السبب في ذلك هو النتائج الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي ترتبت على سياسات الإدارة المصرية مثل احتكار المحاصيل الزراعية والتجنيد الإجباري(٩٤).

ويبدو لنا واضحًا من خلال المراسلات بين حنا بحري وسامي بك أن الإدارة المصرية في بلاد الشام قد أدركت خطورة سياستها الخاصة بالاحتكار على الأهالي والتجار، الأمر الذي دفع حنا بحري إلى التشاور مع الأمير بشير الشهابي حول رغبة الإدارة المصرية في التخفيف من وطأة هذا النظام خوفًا من إزعاج التجار والفلاحين(٩٥).

على أية حال، كان لهذا النظام آثار اجتماعية واقتصادية سيئة على الأهالي والتجار في الشام، مما دفع بهم إلى استخدام وسائل متعددة للهروب من آثاره والتحايل على آلياته.

سابعاً: موقف القناصل الأوربيين من سياسة الاحتكار في بلاد الشام:

كان نظام الاحتكار الذي سار عليه محمد علي طوال مدة حكمه تقريبًا قيدًا شديدًا للنشاط التجاري الأوربي في ممتلكات الباشا وخاصة بريطانيا وفرنسا؛ نظرًا لأن آليات هذا النظام كانت تسمح للدولة بالتدخل والسيطرة على الميادين الاقتصادية في ظل رأسمالية الدولة؛ وبالتالي كانت هذه السياسة تتعارض مع مصالح الدول الأوربية التي تسير على سياسة الاقتصاد الحر التي تقضي بعدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي(٩٦).

والحقيقة أنه منذ تطبيق محمد علي باشا لنظام الاحتكار في مصر بشكل عام، بدأ التجار الأوربيون وخاصة البريطانيون بالشكوى لقناصلهم من الأساليب الاحتكارية التي استخدمها باشا مصر؛ والتي اعتبروها من وجهة نظرهم منافية تمامًا للامتيازات الأجنبية التي منحوا بمقتضاها العديد من المزايا التجارية، وإيمانًا من محمد علي بأن هذه الامتيازات تُلحق الضرر بالنظام الاقتصادي لدولته، حاول الباشا القضاء عليها أو تقليصها من خلال العمل بنظام الاحتكار في معظم المجالات الاقتصادية، وبالتالي حاول محمد علي تقويض الأسس التي تبرر وجود هذه الامتيازات؛ لكن كان لدى بعض القناصل وجهة نظر سياسية تعارض جهود باشا مصر، فقد اعتبروا أن نظام الامتيازات الأجنبية نظام مقدس لا يجوز المساس به، بل استخدموا كل مهارتهم في التفسير لتبرير استمرار هذه الامتيازات، وبالتالي تحول نظام الامتيازات من نظام دفاعي إلى نظام هجومي، وهذا ما تطلب من الباشا القضاء على أسس هذا النظام عن طريق احتكاره لمعظم المحاصيل والسلع(٩٧).

وقد حاول القناصل الأوربيون التخفيف من وطأة السياسات الاحتكارية لحكومة الباشا على تجارهم وتجارتهم؛ فبدأوا بتقديم الاقتراحات عن طريق إدخال محمد علي باشا لبعض التعديلات على نظامه الاحتكاري بحيث يفسح المجال أمام التجار الأوربيين، لكنه حاول إفهامهم أن التجارة القائمة على الاحتكار هي النتيجة المباشرة لسياسته الزراعية، وذلك ما حاول الباشا توضيحه لدروفتي Dorvity القنصل العام الفرنسي في مصر، عندما ناشده التخلي عن جزء من الاحتكارات، وجاء جواب الباشا قائلاً: "**إن هذا الإجراء " إلغاء الاحتكار جزئياً" يتعارض مع تنظيمه المالي مستطرداً بالقول وإنني إذا تركت الفلاحين وشأنهم فسيقعون في براثن التجار الأجانب كما كان يحدث في الماضي فالتجار الأوربيين سيقدمون للفلاحين مقدما سلفيات ضئيلة ثم يستولون على محاصيلهم بثمن بخس وعلى الفور يشعر الفلاح بالنفور وسيهمل الزراعة التي تدعمها الحكومة حاليًا بل تجبره أحيانًا على زراعتها إن الحكومة هي القادرة على ذلك**"(٩٨).

وعلى الرغم من توضيح الباشا للأسباب التي دفعته إلى تطبيق هذا النظام، إلا أن الدول الأوربية بدأت تظهر معارضتها لهذا النظام وفي مقدمتها إنجلترا، التي رفضت هذا النظام بكل سياساته الاحتكارية، من منطلق مصلحتها وظروفها التي تبنت مفهوم الحرية التجارية، ويقتضي ذلك ويتطلب منها الحصول على المواد الخام اللازمة لزيادة الإنتاج، وفي الوقت نفسه إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، لذلك رأت الحكومة الإنجليزية أن الاحتكار الذي مارسه محمد علي باشا في كل ممتلكاته يضر بالمصالح التجارية والسياسية لها، في وقت كانت إنجلترا تحاول السيطرة على الأسواق العالمية عن طريق منتجاتها، فحاولت السعي في إلغاء هذا النظام عن طريق البحث عن حماية مصالحها التجارية في الدولة العثمانية مسترشدة في ذلك بما كان لها من حقوق مستمدة من الامتيازات القديمة[٩٩]؛ فالتجار الإنجليز كانوا يرون أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة في ولايات الدولة العثمانية ومن بينها مصر وبلاد الشام، معتمدين في ذلك على المادة ٥٣ من مواد الامتيازات[١٠٠]؛ حيث كانت هذه المادة تمنحهم "الحق" في جلب المتاجر وشراء ما يريدون من السلع وتصدير ما يشترونه دون أن يمنعهم أحد من ذلك أو يتعرض لهم بسوء أو يعطل نشاطهم، بيد أنه سرعان ما ظهر بعد البحث أن هذا "الحق" كان مقيدًا بمادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة ٥٣ بما أسمته السلع الممنوعة دون أن تحدد نوع هذه السلع [١٠١].

ويوضح لنا ذلك سولت Soult القنصل البريطاني في مصر من خلال رسالة بعث بها إلى استرانفورد كينج Strafford King وجاء فيها: "**يبدو أن التجار يعتقدون أن المادة ٥٣ من نظام الامتيازات الأجنبية تنص على أنهم يستطيعون استيراد بل وشراء وتصدير كافة أصناف البضائع دون أن يفرض عليهم أي شخص أية قيود أو أي تدخل كما يتصورون أن هذه المادة يمكن استخدامها كدفاع إيجابي ضد الباشا لكي يحتكر التجار والمزارعين أو بين التجار ويحتكر المنتجات لكن من المناسب ملاحظة أن العديد من السلع المهمة مثل الحبوب والفول والخضروات كان محظورًا استيرادها أساسًا منذ**

زمن طويل". وعلى الرغم من وجهة نظر القنصل البريطاني في مصر، والتي توضح عدم جدوى استخدام الامتيازات، إلا أن التجار الأوروبيين قد استمروا في تقديم شكاواهم للحكومة الإنجليزية، فمن وجهة نظرهم أن باشا مصر يضع العقبات أمام حرية التجارة اعتمادًا على نصوص المعاهدات والامتيازات حسبما قالوا، لكن لم يكن محمد علي باشا بالرجل الساذج الذي يقبل بمثل هذه التفسيرات لنظام الامتيازات الأجنبية [١٠٢].

وفي بلاد الشام أصبح باشا مصر على يقين تام من أن القناصل الأوربيين هناك قد اتخذوا من الامتيازات سندًا قويًا وركيزة أساسية يعتمدون عليها في السيطرة على موارد بلاد الشام وكونوا من أنفسهم دولة داخل الدولة، وكانوا يمنحون الحماية لمن أرادوا، ونظرًا لأن متاجر الأجانب كانت معفاة من الضرائب تحت حمايتهم ليتمتعوا بالإعفاءات الممنوحة للأجانب وكان همُّ الإنجليز على وجه الخصوص أن ينقصوا دخل الحكومة المصرية حتى لا تستطيع الإنفاق على جيشها وأسطولها [١٠٣].

وفي السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ١٢٤٨هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٣٢م أصدر الباشا الإجراءات التمهيدية لتطبيق نظام الاحتكار عندما طلب من أمناء الجمارك والمتسلمين للموانئ في بلاد الشام إعداد تقارير تتعلق بالحرير والكمية التي يتم تصديرها وأسماء التجار الأوربيين[١٠٤]، وأعقب ذلك مباشرة أن أصدر محمد علي أوامره بحظر تصدير الحرير من بلاد الشام إلى الخارج وعندئذ أبدى القنصل الإنجليزي غضبه الشديد مبررًا ذلك بالأخطار التي تقع على تجار دولته من جراء ذلك، لكن إصرار محمد علي على تطبيق سياسة الاحتكار جعله لا يرضخ لمطالب القنصل، بل حاول التخلص منها بحجة أن حكومته دفعت مبلغًا كبيرًا في رأسمال الحرير، وحتى تستوفي هذا المبلغ فلا بد أن تتولى أمر بيعه ثم تتركه بعد ذلك[١٠٥].

ويبدو أن باشا مصر كان صادقًا فيما ذكره للقنصل الإنجليزي بشأن احتكار الحرير؛ حيث يتضح ذلك من إحدى المكاتبات المرسلة إلى الإدارة المصرية في الشام، والتي تضمنت اجتماع كل من حبيب أفندي أحد رجال

الإدارة المصرية بالشام، وبوغوص بك ناظر التجارة والخارجية في حكومة محمد علي بالقاهرة، والمعلم باسيلوس مدير ديوان المالية في حكومة الباشا بالقاهرة، وانتهى اجتماعهم الذي عقد بالقاهرة، والخاص بموضوع احتكار الحرير بالموافقة على قرار إلغاء الاحتكار على أن يقوموا بشرائه من التجار والأهالي[١٠٦].

واستمرارًا لموقف القناصل الأوربيين الرافضين- وخاصة القناصل البريطانيون- لسياسة الباشا الاحتكارية، وعلى رأسهم كامبل Campbell القنصل البريطاني في مصر، لذلك حاول محمد علي إقناعه بأن احتجاجه بسبب الحرير مسألة ثانوية ولا ينبغي تحرير المسائل الثانوية من طرف القناصل إلى سفير إنجلترا في الآستانة، مع الوعد بحل هذه المشكلة [١٠٧]، كما بدأ القناصل الأوربيون في الشام في الاحتجاج على سياسة الباشا الاحتكارية، لذلك أرسل محمد علي إلى إبراهيم باشا مكاتبةً أمره فيها باستعمال الشدة والقوة ضد مطالب القناصل، وأن تكون مصر مرجعًا للفصل في دعاواهم والنظر في مطالبهم [١٠٨].

وتجب الإشارة هنا إلى أن باشا مصر لم يكن لديه النية للاستجابة لضغوط القناصل فيما يتعلق بالحرير، لكن رغبته في التخفيف على أهالي الشام من الفلاحين والتجار عن طريق تغيير احتكاره للحرير من الاحتكار الكلي لهذا المحصول إلى الاحتكار الجزئي، ويتضح لنا ذلك من إحدى المكاتبات التي أرسلها يوحنا بحري إلى سامي بك جاء فيها: "**إنني اتصلت بالأمير بشير الشهابي وتداولت معه أمر شراء الحرير فقد قر قرارنا على العدول عن الاحتكار خوفًا من إزعاج التجار والفلاحين، وعلى تحديد السعر بمعرفة التجار ووكيل وكاتب وصراف في بيروت وطرابلس لابتياع الكميات اللازمة لمصانع الحكومة**" [١٠٩].

ويتضح لنا من سياق هذه المكاتبة أن الباشا إنما أمر بذلك ليس استجابة لضغوط القناصل الذين وصف باشا مصر تصرفاتهم بـ "**أحوالهم الممقوته**"

(١١٠)، وإنما حاول الباشا أن يكسب رضا التجار والفلاحين الشوام، وبالتالي يستطيع شراء الحرير بموافقتهم، وفي الوقت نفسه يحرم التجار الأوربيين من شرائه، لكن القناصل والتجار الأوربيين شعروا بأن ذلك التصرف إنما هو وسيلة من وسائل خداع الباشا لهم، وأنه لم يتوقف عن سياسة الاحتكار، الأمر الذي دفع بطرس لوريلا Peter Lorella قنصل النمسا في بيروت إلى توجيه رسالة إلى حنا بحري باشمعاون الإدارة المصرية في الشام متسائلا بخصوص تجارة الحرير بقوله: "**قلتم بخصوص مادة الحرير أنه صدر الأمر العالي أن تسألونا أنه بأي مملكة يخرج من محصولاتها صنف قبل كفايتها منه وبأي جهة جاري ذلك والجناب العالي طلب الجواب هنا**" ويحاول القنصل تجاهل الإجابة عن السؤال في خطابة قائلا "**والحال ليس عندما أمر من أولياء أمورنا أن يعطى جوابًا عقليا بل نعلم أن بموجب الشرطنامة "الامتيازات" الهمايونية ليس ممنوعا من تجار الإفرنج المعطاة من البضائع المتجرية وهذا الصنف من قديم الزمان تجار الإفرنج يتعاملون به من دون مانع وليس عندنا أمر من أولياء أمورنا**"(١١١)، ويتضح من ذلك أن التجار الاوربيين يحاولون الاعتماد على نصوص الإمتيازات المبرمة بينهم وبين الدولة العثمانية دون وضع اعتبار للنظام التجاري والمالي الذي وضعه محمد علي.

واستمرارًا لاحتجاج القناصل الأوربيين على مسألة احتكار الحرير يستفهم متسلم بيروت من خلال مكاتبة أرسلها إلى إبراهيم باشا عن رأي محمد علي باشا في الضريبة على الحرير، وكيف يتصرف مع احتجاج القنصل الإنجليزي في بيروت(١١٢).

وفي مكاتبة أخرى أرسلها محمد علي إلى باغوص بك يوضح باشا مصر موقفه من القناصل الأوربيين في الشام مشيرًا من خلالها إلى أنه احتقر سلوكهم مستنكراً ادعاءات هؤلاء القناصل، ومؤكدا أنه لم يصدر أية أوامر تتعلق بمنع إخراج الحرير، ملقيًا تبعة ذلك على عاتق الموظفين في الشام، كما يوضح أن ما كان يرغب فيه ويريد تنفيذه يتعلق بتنظيم أشغال الحرير، وأنه لم يبتغ قط حصر تجارته، كما يبدي أسفه على تعاظم هذه المسألة حتى ترسل

الخارجية الإنجليزية إلى قنصلها في مصر كامل Campblle بضرورة إنهاء هذه المسألة [١١٣].

ونستنتج مما سبق أنه على الرغم من حرص باشا مصر وإصراره على أن يظهر أمام القناصل الأوربيين بأنه لم يحتكر محصول الحرير أو يمنع التجار الأوربيين من شرائه، إلا أن ذلك كان أمرًا شكليًا يجعل الأوربيين يدركون نية محمد علي باشا في استمراره لاحتكار الحرير حتى ولو اختلفت الوسائل، وكانت النتيجة أن تحول موقف هؤلاء القناصل من مرحلة اقتراحاتهم لباشا مصر بوضع تعديلات على نظام الاحتكار ليتيح للتجار الأجانب الفرصة للشراء والبيع في بلاد الشام إلى مرحلة الصدام المباشر معه، ولم يجدوا وسيلة أخرى إلا الاتصال بالسلطان العثماني لإجبار والي مصر على إلغاء احتكاره للحرير، وخاصة أن إدارة الباشا في بلاد الشام قد بدأت في رفع التعريفة الجمركية للمحاصيل الأخرى مثل القطن.

ثامناً: فرمان السلطان العثماني وإلغاء احتكار الحرير عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م:

كان إصرار والي مصر على استمرار سياسته الاحتكارية حتى ولو اختلفت طرقها ووسائلها قد أدى في النهاية إلى احتجاج القناصل الأوربيين؛ نظرًا لأن تلك السياسات وقفت عائقًا أمام نشاطهم الاقتصادي في بلاد الشام؛ وخاصة أن هؤلاء القناصل كانوا يجنون أرباحًا طائلة من تجارتهم، بالإضافة إلى الحماية التي منحها هؤلاء القناصل للتجار الأجانب من أبناء جاليتهم.

وكانت إنجلترا في مقدمة الدول الأوربية التي اصطدمت بسياسة الباشا، خاصة عندما غمرها الإحساس بان باشا مصر ينتهج تلك السياسة الإحتكارية من أجل الوقوف أمام مصالحها سواء بتوحيد ممتلكاته سياسياً أو اقتصادياً[١١٤]، لذلك حملت بريطانيا لواء المعارضة لنظام الاحتكار وممارساته في الشام، لذلك كلف بلمرستون Palmarston وزير الخارجية البريطاني سفير إنجلترا في الآستانة اللورد بونسنوبي Ponsonoby بأن يقود حملة ضد محمد

علي باشا للتأثير على الباب العالي من أجل القضاء على نظام الاحتكار الذي تعامل به مع تجارة الحرير الذي يعتبر من أهم المحاصيل التجارية التي يتم تصديرها إلى أوربا [١١٥].

وبالفعل استطاع بونسنوبي سفير إنجلترا في الآستانة أن ينجح في التأثير على الباب العالي عندما أصدر السلطان العثماني فرمانًا مؤرخًا بأوائل رمضان ١٢٥١هـ / ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م يقضي بإلغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير[١١٦]، ويتضح لنا من تحليل ما جاء بهذا الفرمان، أن هذا الفرمان قد صدر بناءً على تقريرين قدمهما السفير البريطاني في الآستانة؛ وجاء فيهما ما يلي:

أ- التقرير الأول: يتضمن المطالبة بإلغاء نظام الاحتكار على الحرير؛ وجاء فيه: إن الموظفين في الإدارة المصرية يمنعون التجار الإنجليز من نقل الحرير الذي اشتروه من بيروت في السفن البريطانية والوقوف حائلاً دون تسلمه من بايعيه من التجار والفلاحين الشوام، ومن ثم أصبحت هذه الإجراءات عائقاً أمام التجار الإنجليز، وإن تلك الإجراءات ناتجة عن تطبيق باشا مصر لسياسة الاحتكار على الحرير في بلاد الشام.

كما يحتوي هذا التقرير على التأكيد على أن نظام الاحتكار يخالف شروط المعاهدات التجارية المبرمة بين الدولة العثمانية وبين إنجلترا، كما يتعارض أيضًا مع الامتيازات الممنوحة للتجار البريطانيين في بلاد الشام. كذلك التمس بونسنوبي من خلال هذا التقرير أن يصدر السلطان العثماني فرمانًا يقضي بإلغاء نظام الاحتكار خاصة في المعاملات التجارية المتعلقة بالتجار الإنجليز.

ب- أما التقرير الثاني فهو يتضمن تذكير الباب العالي بالمادة رقم (٢٣) من المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية المؤرخة بعام ١٨٠٩م؛ حيث نصت هذه المادة على: "**أنه ليس لأحد أن يمنع الإنجليز إذا أرادوا أن يحملوا في سفنهم أو سفن أتباعهم التي يحضرونها وكافة أنواع الأمتعة غير**

الممنوعة كالبارود وسائر الآلات الحربية التي يشترونها من البلاد المحروسة وينقلونها"[١١٧]، كما أشار التقرير الثاني إلى الممارسات التعسفية التي يقوم بها الحكام وأمناء ومتسلمو الجمارك ضد التجار البريطانيين، وخاصة عندما استحدثوا ضرائب وفرضوها على التجار البريطانيين، الأمر الذي ألحق بهؤلاء التجار ضررًا بالغًا، مشيرًا إلى أن ذلك قد حدث في مدينة بيروت، وكل ذلك يخالف المعاهدات بين الدولتين، وينتهي هذا الفرمان بمطالبة السلطان العثماني لمحمد على باشا بإلغاء احتكار الحرير والضرائب الجمركية المستحدثة على التجار الإنجليز، محذرًا إياه من مخالفة ذلك، والتساؤل المهم الذي يطرح نفسه: ما هو موقف محمد علي باشا من هذا الفرمان؟ هل وافق عليه وبالتالي استجاب للضغوط الأوربية؟ أم حاول التخلص منه بطرح مبررات يحاول عن طريقها إقناع الباب العالي بسياسته الاحتكارية؟ وهل اتخذ سياسة تجارية مغايرة أو متوازية مع مفهوم سياسته الاحتكارية ؟.

موقف محمد علي من فرمان إلغاء احتكار الحرير:

واقع الأمر أن محمد علي لم يقف مكتوف الأيدي أمام ما ورد بهذا الفرمان، بل أرسل في الخامس من شهر صفر عام ١٢٥٢هـ / ٣١ مايو ١٨٣٦م رسالة إلى الباب العالي، حاول من خلالها إقناع السلطان العثماني بأن ما جاء بالفرمان من شكاوى على لسان السفير الإنجليزي الخاصة باحتكار الحرير ووضع العراقيل والأضرار أمام التجار والرعايا البريطانيين ومخالفته للمعاهدات غير صحيحة واصفًا إياها بـ "**المزعومة وغير اللائقة**" بقوله: "**إن مسألة الحرير التي نشأت عن بعض حوادث غير لائقة إنها مسألة لا أصل لها ولا أساس وأن الجناب العالي "محمد علي" لم يبتدع رسوما غير الرسوم التي وضعها أسلافه**"[١١٨].

كما يتضح لنا من خلال هذه الرسالة، كيف أن محمد علي باشا حاول إرضاء الباب العالي عندما قال: إنه ينتظر رد السلطان العثماني حول قضية إلغاء الرسوم الجمركية من عدمه، مشيرًا إلى أنه امتنع عن مطالبة التجار البريطانيين بالعوائد الجمركية واكتفى بتسجيل البضائع التي تأتي بها السفن،

موضحاً أن تأخر الباب العالي في الرد بشأن هذه المسألة قد يؤدي إلى مطالبة باقي القناصل الأوربيين بمعاملتهم بالمثل مثل التجار البريطانيين قائلا: "**لقد سكت عن مطالبة التجار الإنجليز بالعوائد واكتفيت بتسجيل البضائع التي تأتي بها السفن إلا أنه لما طال انتظار الجواب سرت العدوى إلى تجار الدول المتحابة الأخرى فجاءت قناصلهم مطالبة بأن يحصلوا على ما يتمتع به الإنجليز من مزايا هذا الفرمان طبقاً لما بأيدي القناصل من عهود**" (١١٩).

بالإضافة إلى ذلك، يحاول باشا مصر أن يذكر الباب العالي بالنتائج السيئة لهذا الفرمان، موضحاً أن التجار والرعايا الأجانب يمتنعون عن تأدية الرسوم الجمركية حتى على البضائع الواردة من البلدان الإسلامية، ومن ثم سيؤثر ذلك على محاصيل الجمارك، وتكون نتيجة ذلك حدوث نقص وعجز في موارد الباب العالي (١٢٠)، ويبدو لنا أن محمد علي كان يحاول أن يبعث برسالة إلى الباب العالي مفادها: أن كل هذه الشكاوى غير الصحيحة كان الهدف من ورائها هو التهرب من دفع الرسوم والعوائد الجمركية والتجني عليه، للحيلولة دون بناء اقتصاد قوي لدولته والقضاء على قوته.

والملاحظ أن تفسيرات باشا مصر لما ورد بفرمان الباب العالي، فيما يتعلق برغبة القناصل والتجار الأوربيين في معاملتهم بالمثل ومنحهم المزايا نفسها الممنوحة للإنجليز، انتقلت من مستوى القناصل إلى مستوى السفراء في الآستانة، ففي أوائل شهر رمضان ١٢٥٢هـ/٢٢يناير ١٨٣٧م استطاع الجنرال هازورد مونتابيلو Hazord Montabelo سفير سردينيا في الآستانة الحصول على فرمان آخر يتضمن إلغاء الاحتكار والرسوم الجمركية الخاصة بالحرير ومنح تجار سردينيا نفس الامتيازات الممنوحة للتجار البريطانيين (١٢١).

كذلك صدر فرمان آخر من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا مؤرخ بالخامس عشر من شهر شوال عام ١٢٥٢هـ/ ٢٢يناير ١٨٣٧م يطالب الباشا بعدم مطالبة تجار ندرلاند فلمنك (هولندا) بالرسوم المستحدثة والمتفرعة على وضع تجارة الحرير تحت نظام الاحتكار وأصول اليد الواحدة، وعدم إحداث أية صعوبات وعراقيل أمام التجار الهولنديين، ويتضح من نص

هذا الفرمان أنه جاء استجابة للتقرير الذي قدمه غبارده نست Gabardah Neist سفير هولندا بالآستانة [١٢٢].

على هذا النحو نخرج بنتيجة مهمة مفادها: أن فرمان إلغاء احتكار الحرير الصادر في الأول من شهر رمضان ١٢٥١ هـ/٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م ليس الهدف منه إلغاء باشا مصر لاحتكار الحرير، بل كان الهدف الأساسي منه هو محاولة إنجلترا ضرب الاقتصاد المصري والقضاء على طموحات محمد علي الرامية إلى بناء جيش وأسطول قويين، لذلك أدرك الباشا خطورة التحركات البريطانية لدى الباب العالي فاستمر في عرقلة الأطماع البريطانية في بلاد الشام عن طريق عدة إجراءات من شأنها أن تقوم مقام نظام الاحتكار، وفي الوقت نفسه تعتبر بمثابة رد فعل من محمد علي باشا تجاه هذا الفرمان والتي نتناولها فيما يلي:

أ- لقد فرض الباب العالي على محمد علي باشا الالتزام بتطبيق بنود وشروط المعاهدات المبرمة بينه وبين الدول الأوربية في ممتلكاته، فكان ذلك يضع محمد علي أحيانًا في بعض الحرج، فعندما تم توقيع معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وروسيا عام ١٨٣٥م، والتي بمقتضاها استطاع الروس الحصول على تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٣% فقط وتم تنفيذ ذلك بين الموانئ المصرية والتركية والشامية، لذلك تقدم كامبل Campell القنصل البريطاني في مصر، والمسيو ميمو Mimoh قنصل فرنسا العام في مصر إلى طلب المعاملة بالمثل؛ لكن طلبهم قوبل بالرفض من محمد علي باشا، وقد برر الباشا رفضه لطلبهم بأنه إذا كان من الضرورة عرضه فيعرض على الباب العالي لا عليه لأن الباب العالي هو من قام بالتوقيع على هذا الاتفاق لا محمد علي [١٢٣]؛ ونظرًا لأن الباب العالي قد حدد مقدار الرسوم الجمركية بنسبة ٣% من خلال الفرمان الصادر لتجار سردينيا اتخذ باشا مصر هذه النسبة قاعدة للتعامل مع الرسوم الجمركية في بلاد الشام [١٢٤].

ب- قرر مجلس شورى بيروت [١٢٥]في إحدى جلساته المنعقدة في

نهاية شهر ربيع الآخر عام ١٢٥٢هـ/ ٣ أغسطس١٨٣٦م تقديم إنذار إلى قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا بضرورة التنبيه على رعاياهم بالامتناع عن تصدير بضائع غيرهم من التجار الأوربيين والشوام، وخاصة الذين يحاولون التهرب من دفع الرسوم الجمركية عن طريق تصديرها بأسماء أحد من التجار رعايا الدول الأوربية، كما شدد محمد شريف باشا على إبلاغ قناصل الدول الأربعة المقيمين في مدينة الإسكندرية [١٢٦]. كذلك يجب على التجار البريطانيين في مدينة يافا الذين يتهافتون على شراء الغلال وتصديرها إلى بر الشام عدم التهرب من الرسوم الجمركية مع التأكيد على أن رسم التصريح المتعلق بخروج السفن لا ينحصر في بعض الأصناف بل شملها كلها، وإخطار متسلم يافا بضرورة تحصيل الرسوم الجمركية على أية بضائع يصدرونها إلى أوربا بطريق البحر، على أن تكون قيمة هذه الرسوم لا تتجاوز نسبتها ٣% [١٢٧].

ج- بدأت الإدارة المصرية في الشام بكشف التواطؤ بين التجار الشاميين والأجانب، فيما يتعلق بتهريب محصول القطن [١٢٨]، كما أرسل محمد علي باشا إلى إدارته في بلاد الشام يخبرهم بأنه لم يتوصل إلى حل بشأن قضية الرسوم الجمركية المتعلقة بالقطن والحرير، لكنه نجح في التفاهم مع قناصل الدول الأوربية حول تحديد قيمة الرسوم الجمركية على جميع أنواع البضائع والتي تم تحديدها بنسبة ٣% كما ورد بفرمان السلطان العثماني الخاص بتجار سردينيا[١٢٩]، ونظرًا لخروج التجار الأوربيين عن القوانين واللوائح الجمركية وامتناعهم عن دفع الرسوم الجمركية المقننة إلى ٣% عن الغلال التي يصدرونها من يافا وعكا إلى بيروت [١٣٠]، ومن أجل ذلك أصدر محمد علي إلى إدارته في الشام بضرورة إعداد كشوف العوائد والرسوم الجمركية الخاصة بالبضائع وتحديدًا الحرير والقطن وإدراجها في قائمة واحدة حتى تعرض عليه ليتخذ قرارًا بشأنها [١٣١].

د- يبدو أن محمد علي باشا أراد تحصيل كل المبالغ والرسوم الجمركية المستحقة لإدارته لدى التجار الأوربيين، فبعد أن قامت إدارته بإعداد القوائم

الخاصة بالرسوم الواجب تحصيلها من الأجانب، حث الباشا إدارته أيضًا على ضرورة إعداد كشف بما هو متراكم من الأموال المستحقة للحكومة في دفاتر الجمارك، ومطالبة التجار الأجانب بها، خاصة رسوم جميع ما تم تصديره من الحرير خلال الفترة التي سبقت تاريخ صدور فرمان إلغاء احتكار الحرير المؤرَّخ بالأول من شهر رمضان عام ١٢٥١هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م وإعفاؤهم من رسوم الجمارك عن ما تم تصديره بعد هذا التاريخ [١٣٢]، مرفقًا مع هذا الأمر نص المعاهدة التي وقعت بشأن تحديد الرسوم الجمركية، مشيرًا إلى أن القناصل الأوربيين المقيمين في مدينة الإسكندرية سوف يخبرون وكلاءهم في الشام بضرورة دفع هذه الرسوم بناءً على دفاتر وقوائم جمارك بلاد الشام [١٣٣].

هـ- لقد أراد محمد علي باشا أن يعمل بمبدأ المساواة بين التجار الأجانب والتجار الوطنيين من أبناء الشام؛ لذلك أصدر أمرًا إلى إدارته بوجوب منح التجار الوطنيين جميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها التجار الأوربيون فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على تصدير البضائع واستيرادها [١٣٤]، كذلك أمر الباشا إدارته في الشام بإعفاء التجار المغاربة من ضريبة الحرير بعد تاريخ فرمان إلغاء احتكار الحرير، وذلك أسوة بالتجار الأوربيين [١٣٥].

ثامناً: الرأسمالية العالمية ومعاهدة بلطة ليمان: بين النص والتطبيق:

في الواقع أن سياسة محمد علي باشا ضد الامتيازات والتي تبلورت في انتهاجه للسياسات الاحتكارية كانت سببًا قويًّا في تغيير علاقته مع الأوربيين؛ تلك السياسة التي بمقتضاها احتكر باشا مصر تصدير كل المنتجات والسلع التي تتطلبها الأسواق الأوربية، وهو علي يقين تام من أن سياسيته هذه تتعارض مع روح المعاهدات المبرمة بين الدول الأوربية والباب العالي [١٣٦] إذ تحولت هذه العلاقة من مرحلة اقتراح القناصل الأوربيين بالتخلي أو التخفيف جزئيًا من حدة الاحتكارات التجارية إلى مرحلة الصدام المباشر معه، وخاصة

الفترة التي شهدت مرحلة التغير الثوري في اقتصاد أوربا آنذاك، فقد أدت زيادة الإنتاج في بريطانيا إلى ظهور الحاجة إلى إيجاد فرص أعظم للتجارة، لذلك نظر الإنجليز إلى سياسة الباشا الاحتكارية على أنها ضربة قوية لهم، وإضرار بمصالحهم التجارية، كما أظهرت له أن مصالحهم تلك أصبحت مرهونة برغبات الحكام وأهواء وطموحات رجال الإدارة العثمانية [١٣٧].

وعندما أصدر السلطان العثماني فرمان إلغاء احتكار الحرير، بدأ محمد علي في فرض المزيد من الرسوم الجمركية على التجار الأوربيين للحيلولة دون نقل تجارتهم إلى أوربا، لذلك تأكد الأوربيون أن باشا مصر يقوم بخداعهم إصراراً وتحديًا منه أمام الضغوط التي مارسوها على الباب العالي، وإصراره على عدم تلبية أوامر السلطان العثماني.

وفي صيف عام ١٨٣٨م وإبان المحادثات التي دارت بين محمد علي والقناصل الأوربيين بشأن إعلان استقلال مصر، اعتزمت تركيا بفضل المشاركة الفعالة لمصطفى رشيد باشا وفي إطار برنامجه للاصلاح الاقتصادي العثماني تقديم تنازلات حقيقية للمصالح التجارية الإنجليزية، تمثلت في موافقة الحكومة التركية على عقد اتفاقية تجارية تعود بأرباح طائلة على إنجلترا [١٣٨]، كل ذلك كان مبرره إجراء تنظيمات إصلاحية للتجارة، كان هذا من وجهة مصطفى رشيد باشا، أما من وجهة نظر السلطان العثماني، فكانت هذه المعاهدة ثمناً لحصول الباب العالي على دعم عسكري في إنجلترا يساعده في حربه المرتقبة مع محمد على باشا.

ولأن التجار الإنجليز كانوا من أكثر المتضررين من نظام الاحتكار، حاولت الحكومة البريطانية أن تتجنب رفض المعارضة البرلمانية ورفض الرأي العام البريطاني عند اعلانها العداء لمحمد علي باشا وصفته بالحاكم الطاغية واظهرته بانه حاكم تعتمد سياسته على الحرب والسلب والنهب والاحتكار معتمدة في ذلك على رؤية كامبل Campell القنصل البريطاني في مصر [١٣٩]، ومن ثم تقدم بنسنوبي السفير الإنجليزي في الآستانة إلى الباب العالي للدخول في مفاوضات معه من أجل التصدي لأطماع وطموحات محمد

علي، ومن أجل إنقاذ التجارة الإنجليزية من الضربات الموجعة التي يوجهها محمد علي إليها، ومن جانب آخر ظل الباب العالي لسنوات طويلة يرفض ويماطل بشأن اقتراح إنجلترا توقيع مثل هذه المعاهدة [١٤٠]؛ لكن رشيد باشا قد وعد السفير الإنجليزي بونسنوبي بأنه سوف يؤيد تلك الاتفاقية ويدعمها لدى السلطان العثماني، كما اعتبر بالمرستون وزير الخارجية البريطاني أن نجاح المفاوضات يتوقف بشكل كبير على موافقة مصطفى رشيد باشا[١٤١].

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن إعداد مشروع الاتفاقية من قبل لجنة عادية اشترك في إعدادها عن الجانب التركي نوري أفندي وزير المالية وبوجوديدس Pogodedas محافظ جزيرة ساموس، وعن الجانب الإنجليزي القائمون بالأعمال ج. ل. بوليفار G.L. Bolifar و ج. كارتيرايت G. Cartireait، وبالطبع تمت بمشاركة مهندس هذه الاتفاقية مصطفى رشيد باشا. وفي السادس عشر من شهر أغسطس ١٨٣٨م تم توقيع الاتفاقية في بلطة ليمان أو بالطا ليمان على البسفور، تلك الإتفاقية التي حاولت الحكومة البريطانية من خلالها دراسة شروط ومعطيات التجارة البريطانية في جميع أنحاء العالم بقصد إعادة النظر في المعاهدات القائمة والحصول على شروط أفضل، كما كانت هذه المعاهدة حصيلة مفاوضات بدأت في عام ١٨٣٥م حول النظر في التعريفة الجمركية لعام ١٨٢٠م والتي انتهى العمل بها في أول مارس ١٨٣٤م، وتطلعت إنجلترا من خلال سفيرها في الآستانة إلى إعادة النظر في الامتيازات الأجنبية التي كانت تنظم العلاقات التجارية الإنجليزية العثمانية [١٤٢].

واللافت للنظر أن هذه المعاهدة قد لاقت استحسان وموافقة السلطان محمود الثاني الذي وقع عليها هو ومصطفى رشيد باشا وزير الخارجية في الدولة العثمانية، وعلى الرغم من رفض السلطان محمود الثاني توقيع هذه المعاهدة والمماطلة في إجراء المفاوضات الخاصة بها، إلا أنه اضطر في النهاية إلى التوقيع عليها، بسبب خوفه من قدرات محمد علي باشا، كما كان مدفوعًا بعدائه لباشا مصر، وكان قد اقتنع بأنه يستطع تحطيم أكبر مصادر

إيراد محمد علي وهو الاحتكار التجاري، وبالتالي يقلل من قدرته على الاحتفاظ بجيش قوي قد يمثل تهديدًا مستمرًا لسيادة السلطان العثماني على ممتلكاته. ويبدو – بل من المؤكد– أن السفير البريطاني في الآستانة كان يشجعه على هذا الاعتقاد كوسيلة لإقناعه بتوقيع تلك المعاهدة (١٤٣).

ويتضح لنا من خلال دراسة المفاوضات الخاصة بمشروع هذه المعاهدة أن أساسها تبلور في فرض انجلترا على الدولة العثمانية دمج سوقها في السوق الرأسمالية العالمية، وبالتالي القضاء على السياسات التي اتبعها ولاة الدولة العثمانية – وبخاصة محمد علي– والتي قامت على اسس تجاوزتها الدول الاوربية منذ فترة طويلة، كما أن هذه المعاهدة كانت ذو طابع اقتصادي، بحيث أشارت في أهم بنودها إلى إنشاء نظام للتجارة الحرة في جميع ممتلكات الباب العالي، على أن يكون ذلك على أنقاض نظام الاحتكار الذي كان نتاجا لسيطرة باشا مصر على الأراضي واستيلاء حكومته على المحاصيل الزارعية النقدية واحتكار تجارتها وتصديرها، ومن ثم يصبح هناك إمكانية للتجار الأجانب وخاصة الإنجليز للبيع والشراء في جميع السلع والمحاصيل مهما بلغت كميتها تبعًا لأسعار السوق.

وفي هذا السياق نص البند الثاني من المعاهدة على أنه: "**يمكن لرعايا دولة بريطانيا ولوكلائهم أن يشتروا مع جميع أنحاء السلطنة العثمانية سواء أكان للإتجار بها في داخلية البلاد أو لتصديرها إلى الخارج كل نوع بدون استثناء من أنواع المصنوعات والمحصولات الطبيعية والمصنوعة في البلاد ويتعهد الباب العالي بمنع جميع احتكارات المحصولات الزراعية أو أي نوع سواها وبمنع تشبثات الحكام الوطنيين بشأن مشترى أي نوع كان أو نقله من جهة إلى أخرى بعد مشتراه وكل محاولة يقصد بها إكراه رعايا عظمة ملك بريطانيا وتعدي أولئك الحكام يعد نقصاً للعهود ويجازى الباب العالي حالاً وبصرامة كل الوزراء والضباط الذين يرتكبون ذلك التعدي**" (١٤٤).

ويتضح لنا من هذا البند الوارد في المعاهدة بأن هدف بريطانيا هو ضرب القوة الاقتصادية لمحمد على باشا والقضاء نهائياً على الاحتكار الذي

أوجده باشا مصر، من أجل ازدهار وتعاظم تجارتها في الشرق، إذن كانت هذه المعاهدة مفيدة في المقام الأول لإنجلترا التي كانت بحاجة ماسة وضرورة اقتصادية إلى فتح أسواق جديدة في ظل تنامي وتطور النظام الرأسمالي القائم على التجارة الحرة.

وقد اتفق الطرفان المتعاهدان صراحة على تطبيق ذلك على أملاك الدولة العثمانية، وبالتالي يشمل ذلك أملاك محمد علي باشا؛ حيث جاء البند السادس من المعاهدة بنص: "**لقد صار الاتفاق مع الدولة العثمانية على أن الإجراءات الموضحة بالعهدة الحاضرة تكون عامة في جميع السلطنة العثمانية سواء في تركيا أو أوروبا أو تركيا أو أسيا أو في مصر أو في الممالك الإفريقية التابعة للباب العالي ويجري مفعولها على جميع رعايا الممالك المحروسة مهما كان مذهبها وتتعهد الحكومة التركية أيضًا بأنها لا ترفض للدولة الأجنبية الأخرى تسوية تجارتهم على قاعدة هذه العهدة**" [١٤٥].

وفي الأول من مارس ١٨٣٨م أصبحت الاتفاقية سارية المفعول والتي جاءت نتيجة الظروف السياسية الخارجية المتعلقة بالصراع العثماني – المصري، تلك الظروف التي فرضت على السلطان العثماني توقيع المعاهدة؛ فمن وجهة نظر السلطان العثماني محمود الثاني، أن القضاء على نظام الاحتكار في الدولة العثمانية سوف يقضي على القوة الاقتصادية " للتابع المتمرد " باشا مصر محمد علي، كما اعتبر السلطان أن التوقيع على هذه المعاهدة، سيدفع بإنجلترا إلى الموافقة على تحالف عسكري يضم الدولتين ضد محمد علي باشا [١٤٦]؛وبالتالي اعتبرت هذه المعاهدة مؤامرة عثمانية– غربية لضرب تجربة محمد علي التنموية في مصر وبلاد الشام، والتساؤل المهم هنا عن موقف محمد علي باشا من تلك المعاهدة: هل وافق على ما ورد فيها منذ البداية، وبالتالي استجاب للضغوط الاقتصادية بشأن إلغاء نظام الاحتكار؟ أم رفضها؟ أم حاول المماطلة في تنفيذها؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف القناصل الأوربيين من ذلك؟

موقف محمد علي من معاهدة بلطة ليمان:

كانت هذه المعاهدة بمثابة لطمة لمحمد علي تمهيداً للقضاء عليه، وذلك يوضح لنا مدى الارتباط بين الاقتصاد والسياسة [١٤٧]، ومن أجل ذلك يبدو لنا أن باشا مصر قد رفض الخضوع للضغوط الأوربية – العثمانية بشأن الموافقة على هذه المعاهدة التي كان يراها محاولة مشتركة من الجانبين لضرب سياسته الاقتصادية والقضاء على قوته العسكرية، لذلك رفض محمد علي باشا تنفيذها، واستمر في رغبته في تحصيل الرسوم الجمركية، وكان متمسكاً بسياسته في تحصيل الجمارك المستحقة على الأوربيين بين عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م – ١٢٥١هـ/١٨٣٥م[١٤٨].

ورغبة من القناصل الأوربيين في تطبيق ما جاء بالاتفاقية، وخاصة القناصل البريطانيين، رفض القناصل والتجار الأجانب في حلب دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليهم لحكومة الباشا[١٤٩]، كذلك أرسلت الإدارة المصرية إلى القنصل الإنجليزي في بيروت بضرورة التنبيه على التجار الموجودين تحت حمايته بتأدية ما عليهم من الرسوم الجمركية[١٥٠]. في الوقت الذي امتنع الكثير من التجار الأوربيين عن دفع ما هو مستحق عليهم، ولجأ البعض منهم إلى حماية القنصلية الروسية[١٥١]، والبعض الآخر لجأ إلى القنصلية الفرنسية في بيروت[١٥٢].

ونظرًا لأن المعاهدة قد أبرمت بين إنجلترا والدولة العثمانية، واتخذت العلاقات بينهما طوراً جديداً استطاعت بريطانيا بموجبها الحصول على امتيازات كبيرة في ممتلكات الدولة العثمانية [١٥٣] لذلك فقد بادر القناصل الإنجليز بالمطالبة بتنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقية؛ لكن على ما يبدو أن محمد علي كان يماطل في تنفيذ المعاهدة ورافضًا لها؛ لذلك عندما تلقى أنباء عن هذا الاتفاق الإنجليزي أخبر قنصل فرنسا العام في البداية بأنه سيرفض الخضوع لنصوص هذه المعاهدة[١٥٤]، ومن جانبها أدركت فرنسا ما تهدف اليه هذه الإتفاقية من إلغاء الإحتكارات في كل أراضي الدولة العثمانية، لذلك اعتبرها

رئيس وزراء فرنسا أنها تهدف في المقام الأول إلى الإضرار بمحمد علي وبقوته العسكرية، وقد عبرت فرنسا عن قلقها عن طريق رئيس وزرائها " موليبه، لكن كان الرد البريطاني على القلق الفرنسي بشأن إلغاء الإحتكارات في الارأضي العثمانية بانه مفيد وعظيم للغاية لكل الدول التي لها معاملات تجارية في الأراضي العثمانية [١٥٥].

واستمرارًا وتأكيدًا لرفض باشا مصر لهذه الإتفاقية أرسل محمد علي إلى إدارته في بلاد الشام فيما يجب عليهم فعله في هذا الشأن، لذلك عندما قابل وكيل قنصل إنجلترا في اللاذقية مدير إيالة طرابلس وطالبه بتنفيذ نص معاهدة بلطة ليمان أجابه مدير إيالة طرابلس قائلاً: "**لما وردت لنا أوامر من لدن أوليا نعمتنا**"[١٥٦]. كما أرسل محمد شريف باشا إلى محمد علي باشا يستفهم منه عن ما يجب فعله أمام إلحاح قنصل إنجلترا في بيروت ومطالبته المتكررة بضرورة تنفيذ وتطبيق التعريفة الجمركية الجديدة بناء على تلك الاتفاقية[١٥٧].

ومن الواضح أن محمد علي باشا قد مضى هو وإدارته دون الالتزام بنصوص هذه المعاهدة؛ فعلى الرغم من أنه خفَّف من احتكاره للحرير؛ إلا أنه على ما يبدو قد رأى في ذلك تهديدًا لاقتصاد دولته، فاستمر في انتهاج سياسة الاحتكار، فعندما قامت إدارة الباشا باحتكار البن اليمني وعدم السماح بإنزال البن الإفرنجي في بلاد الشام مما اضطر بونسنوبي سفير إنجلترا في الآستانة إلى تقديم التماس للباب العالي لإصدار فرمان سلطاني يجبر محمد علي على عدم احتكار تجارة البن في بلاد الشام[١٥٨].

وفي النهاية اضطر محمد علي إلى الموافقة على إنزال البن الإفرنجي إلى الأقطار الشامية، لكنه وضع أمام تصديره إلى بلاد الشام العراقيل والعقبات عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية على إنزال البن وبيعه في الأقطار الشامية[١٥٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معاهدة بلطة ليمان كان الهدف منها ضرورة

تنفيذ نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار في ممتلكات محمد علي، واستكمالاً لذلك أرسل الباب العالي إلى محمد علي بضرورة تنفيذ هذه المعاهدة؛ حيث يشير الفرمان المؤرخ بأواسط شهر صفر ١٢٥٥هـ/ ٢٩ ابريل ١٨٣٩م بانعقاد معاهدة التجارة بين إنجلترا والباب العالي؛ ومن خلال هذا الفرمان حاول السلطان العثماني سحب الجمارك في بلاد الشام من إدارة الباشا ووضعها وتنظيمها تحت ضبط خزينة السلطان مباشرة ابتداء من مارس عام ١٨٣٨م، وهو تاريخ سريان مفعول الاتفاقية؛ على أن يأمر محمد علي بضرورة تحصيل الرسوم كما جاء بالاتفاقية(١٦٠).

وفي إطار الاتفاق البريطاني –العثماني التي كان الهدف من ضرب الاقتصاد المصري بدأت باقي الدول الأوربية تسير على خطى إنجلترا في علاقتها بالدولة العثمانية؛ حيث صدر فرمان آخر يشير إلى عقد اتفاقية مماثلة ولمدة سبع سنوات من فرنسا تتضمن نفس ما تضمنته المعاهدة المبرمة مع إنجلترا في بلطة ليمان(١٦١).

ومحاولة من الباب العالي لتنفيذ المعاهدة أرسل الباب العالي نسخة منها إلى جميع الموانئ والجمارك في بلاد الشام بما فيها صيدا وبيروت وعكا ويافا(١٦٢) وطرابلس الشام واللاذقية(١٦٣) وغزة والرملة(١٦٤) وحلب(١٦٥).

وفي واقع الأمر أن محمد علي – على ما يبدو – كان على علم بالدوافع التي أدت إلى استحسان السلطان العثماني لهذه الاتفاقية وتوقيعه عليها وهي رغبة الباب العالي في ضم إنجلترا له في صراعه وحربه المرتقبة مع باشا مصر، لذلك حاول محمد علي من جانبه كسب تأييد الدول الأوربية له في صراعه مع الباب العالي، ومع اقتراب دخول هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ وتحديدًا في ١٣ مارس ١٨٣٩م أعلن محمد على موافقته على ضرورة تنفيذ المعاهدة، وكتب كامبل القنصل البريطاني في مصر إلى حكومته قائلاً: "**إن محمد علي صرح له في حديث جرى بينهما بأنه سينفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العالي بإخلاص وأمانه حالما يتلقاها من الباب العالي مع الفرمان اللازم ووضع محمد على شرطًا واحدًا فقط وهو ألا يقدم تجارنا دفعات**

مقدمًا للزراع لشراء المحصول قبل حصاده لكن بوسعهم أن يشتروه حالما يحصد من الأرض وأن يكون للزراع مطلق الحرية في إحضار محصوله من السوق وتصريفه كيفما يشاء".

وفي ١٥ سبتمر ١٨٣٩م أبلغ محمد علي قناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا بأنه بعد أن فكر مليًّا في الموضوع قرر أن ينفذ الاتفاقية؛ لأنه وجد نصوصها في صالحه، وذهب إلى أنه لما كانت احتكاراته لا تدخل في جيبه سوى ٥٠ ألف كيس بما يعادل ١,٢٥٠,٠٠٠ دولار سنويًّا، فإن الرسوم الإضافية التي حددتها المعاهدة ستوفر له مبلغًا أكبر[١٦٦].

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة – والمعاهدات الأخرى المماثلة لها– في مصر وفي ممتلكات محمد علي؛ إذ صادف صدورها ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩–١٨٤٠)، زد على ذلك أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولا سيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها محمد علي بوصفه مالك الجفالك الواسعة، أو بوصفها جزءًا من الضرائب المربوطة على الأراضي ذاتها، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته؛ لأن محمد علي كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه، كما كان يسيطر تمامًا على جميع الأسواق وطرق المواصلات في بلاده.

ومع هذا، فقد ظلت إنجلترا تتعامل بإصرار على تنفيذ المعاهدة في أملاك محمد علي؛ ولذلك انتهز "بلمرستون" انقضاء الأزمة السياسية وأرسل إلى مصر "الكولونيل بارينت Parient" للبحث مع الباشا في موضوع المعاهدة، فقابل محمد علي في أغسطس ١٨٤١، وتحدث إليه فيما ينبغي عمله حتى يصبح في استطاعة الجميع الاتجار "حسب قوانين الدولة العثمانية وبمقتضى المعاهدات القائمة بين حكومة الباب العالي وبين حكومة صاحبة الجلالة الإمبراطورية". بيد أن محمد علي لم يلبث أن اعتذر عن عدم إمكانة تغيير النظام القائم دفعة واحدة في بلاد اعتادت هذا النظام مدة طويلة، لما ينشأ عن إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة على هذا النحو من أخطار عظيمة.

وقد أدى موقف الباشا إلى ارتفاع الشكوى من سياسة الاحتكار بما في ذلك

احتكار النقل النهري، وكانت النمسا والروسيا في مقدمة الدول المحتجة. وفي ٣ مارس ١٨٤٢ قدم القنصل الإنجليزي "بارنيت" بالاشتراك مع القنصل النمساوي "لاورين" Laurin مذكرة مشتركة إلى محمد علي، يطلبان فيها بإلغاء الاحتكارات وتعديل الرسوم الجمركية على تجارة الصادر والوارد، ورفع الغبن الذي لحق بالتجار الأجانب من جراء تشدد عملاء الوالي معهم حتى يمكن تنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقًا، وأمام هذه الاحتجاجات المتواصلة لم يسع الباشا أخيرًا إلا مراعاة رغبة الدول وتخفيف وطأة الاحتكار، فأطلق تجارة السوائل والجلود والغلال والقطن في العام نفسه، واستطاع الروسي "كريمر" Krehmer أن يكتب إلى حكومته في يونية ١٨٤٢م قائلاً: "**إن ظروف الحال توحي بأن البلاد سوف تستقبل عهدًا من الهدوء، فقد استطاع قناصل الدول التي عقدت مع الباب العالي معاهدات على غرار معاهدة عام ١٨٣٨، أن يقيموا علاقاتهم التجارية على أساس يرتاحون إليه، ولا يبدو من جانب الباشا ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود رغبات أخرى لديه تخالف رغبات الدول**"[١٦٧].

وبذلك استطاع الاوربيون القضاء على نظام الاحتكار، واصبحت التجارة في مصر والشام تقوم على مبدأ الاقتصاد الحر والتجارة الحرة، وبذلك دافع القناصل الأوربيون عن مصالحهم التجارية كما أستطاعوا أن يسيطروا على محمد علي، كما أطمأن الباب العالي على ممتلكاته من تهديد التابع المتمرد باشا مصر محمد علي باشا.

خاتمة الدراسة:

ويتضح لنا من العرض أن محمد علي باشا أستطاع أن يطبق التجربة المصرية المتعلقة باحتكار المحصولات الزراعية والسلع المهمه في بلاد الشام، وعلى الرغم من رفض ابراهيم باشا لأليات هذا النظام، ورفض الشوام له إلا ان باشا مصر أصطدم برفض القناصل الاوربيين لسياسته الإحتكارية التي أنتهت بالحصول على فرمان سلطاني يقضي بإنهاء العمل بهذا النظام والعودة الى أن تكون التجارة تخضع لمبادى الاقتصاد الحر في الولايات العثمانية، وهكذا استطاع القناصل الاوربيون والباب العالي الاتحاد معاً ضد طموحات محمد علي باشا، وعلى الرغم من إصرار باشا مصر وتصميمه على الاستمرار في سياسته الإقتصادية في ممتلكاته سواء في مصر أو بلاد الشام، إلا انه في

النهايه وجد نفسه وحيداً أمام جبهتين:الأولى الاوربيون والضغوط التي مارسوها عليه من أجل مصالحهم التجارية، وأيضاً لعدم إتاحة الفرصة أمام محمد علي ليصبح لديه قوة عسكرية كبرى.والثانية: الباب العالي الذي رأى أن ما يفعله باشا مصر لا يمثل تهديدا فقط لسيطرتها على أملاكها في مصر وبلاد الشام والتي يسيطر عليها محمد بل رأت أن هذا الوالي انما يهدد الدولة العثمانية بكل ولاياتها وممتلكاتها لذلك أنضمت مع الدول الأوربية في صراعها مع محمد على والذي انتهى بالقضاء على نظام الاحتكار الذي قامت عليه السياسة الاقتصادية لمحمد علي في مصر وبلاد الشام.

ملاحق الدراسة

(ملحق رقم ١)

ترجمة الوثيقة من التركية العثمانية (ملحق رقم ١)

موضوع الوثيقة: رفض أبراهيم باشا لتطبيق نظام الإحتكار في بلاد الشام.

النص:

من سلام على إبراهيم إلى سامي بك كبير معاوني الجناب العالي.

أخي صاحب السعادة سامي بك

ولما وصلنا إلى عكا أول الأمر وجدنا طائفة الدروز وسكان البلاد الشامية يكرهون مصر كراهية شديدة منشؤها ما يرون ويسمعون من المتاعب التي يعانيها الفلاح المصري وخوفهم من أنهم سيكونون أما اليوم أو غدًا عرضة لتلك المتاعب وكنا قد فهمنا هذا الكراهية من حالهم وقالهم ورأينا أن الواجب يقضي بالعمل في هذه البلاد بروح العدل والنصفة والسعي لكسب قلوب سكانها ومن كان هذا بالغاً مبلغ الكراهية وإن كان من المعلوم أيضا أن مصر كثيرة سالمصروفات وإننا محتاجون أشد الحاجة إلى إحداث إيراد جديد من تلك البلاد الواسعة دون أن يبعث ذلك على اشتداد روح الكراهية بالكلية وبناء على ذلك قد عرض على الجناب العالي بواسطة سليم ساطع بك وعبد الباقي بك أخيراأن الجناب العالي يطلب حظر بيع محصول الحرير للأهلين ويطلب شرائه كله على حساب الحكومة حصرًا وقصرًا وأنتم تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد المذكورة وأن الأحزمة والأقمشة المصنوعة التي تنسج في طرابلس ودمشق وحما وحلب تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع على أن معيشة السكان سواء أكانوا قرويين أم مدنيين قائمة على الحرير يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من الصنف المذكور تبلغ خمسة وعشرين ألف كيسة على وجه التخمين ولا تستطيع مصر أن تدفع هذا المبلغ نقدا على تقرير شرائه فحينئذ نحتاج إلى احالة منتجي الحرير لنظام الحوالة وهي المصيبة التي ابتلى بها الفلاح المصري فضعفت همتهم في الإنتاج كما خرت همتهم في إنتاج المحصولات المصرية والواجب يقتضي بالعمل بروح العدل

والنصفة والسعي لكسب قلوب سكانها، ولا نستطيع عدم ضبط الحرير من جانب الحكومة فإن البلد للجناب العالي وأن الحاكم يفصل ما يشاء في بلدته ومع ذلك لما كانت قواعد العبودية المرعية تقضي بعدم كتمان المحاذير الملاحظة بالضرورة بادرت إلى كتابة هذا الخطاب وإرساله إشعار بحقيقة الحال وما تقتضيه الظروف ١١ صفر ١٢٤٩هـ.

مصـــدر الوثيقـــة: دار الوثـائق القوميـة، وثـائق الشـام،محفظة رقـم ٢٤٧ عابدين،وثيقة ١٠١

تاريخ الوثيقة: بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٩هـ /١٨٣٣م.

ما يستفاد من الوثيقة: توضح لنا هذه الوثيقة رغبة ابراهيم باشا في عدم تطبيق نظام الإحتكار في بلاد الشام،حتي لا يؤدي ذلك الى كراهية الشوام للحكم المصري كما انه يرى أن بلاد الشام تختلف عن مصر فيما يتعلق بسياسات الباشا الاقتصادية،باعتبار أن الحرير والزيتوت هما السلعتين الأساسيتين لمعيشة الأهالي في الشام.

(ملحق رقم ٢)

ترجمة الوثيقة من التركية العثمانية ملحق (رقم٢)

موضوع الوثيقة: رغبة ابراهيم باشا في التنحي عن القيادة العسكرية في بلاد الشام.

النص:

من إبراهيم باشا إلى باقي بك:

يأسف لما صدر من الجناب الخديوي من الإنتقاد الشديد اللهجة في

قضية الزيتون والحرير وبرجو إعفاءه من منصب القيادة العليا وقطع علاقته مع الحكومة المصرية لأنه لا يرضى أن يعامل كسائر رجال الجناب العالي ومعه صورة الرد الذي بعث به ماضي بك وفيه أنه لا يتجاسر أن يرفع مثل هذا الخطاب إلى الجناب العالي.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة رقم ١٦٠.

تاريخ الوثيقة: ١٠ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

ما يستفاد من الوثيقة: توضح الوثيقة رغبة ابراهيم باشا في النتحي عن القيادة العليا العسكرية في بلاد الشام، وعلي ما يبدو من محمد علي عنُفه بعدما علم برغبته في مخالفة أوامره بشأن تطبيق نظام الاحتكار.

ملحق رقم (٣)

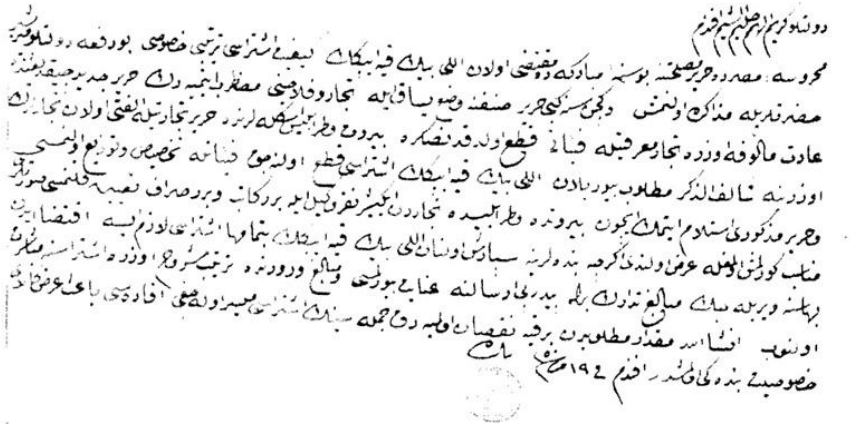

ترجمة الوثيقة من التركية العثمانية ملحق رقم (٣)

موضوع الوثيقة: مناقشة الإدارة المصرية في بلاد الشام لموضوع إلغاء احتكار الحرير.

من يوحنا بحري الى سامي بك

يفيد بانه أتصل بالأمير بشير الشهابي وتداول معه أمر شراء الحرير فقر قراراهما على العدول عن الإحتكار خوفاً من إزعاج التجار والفلاحين وعلى تحديد السعر بمعرفة التجار ووكيل وكاتب وصراف في بيروت وطرابلس لإبتياع الحرير والكميات اللازمة لمصانع الحكومة

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، وثائق الشام،محفظة ٢٤٩عابدين،وثيقة ٣٤.

تاريخ الوثيقة: ١٩ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٧مايو١٨٣٤م.

ما يستفاد من الوثيقة: توضح الوثيقة اجتماع الإدارة المصرية في بلاد الشام من أجل الغاء احتكار الحرير رأفة بالأهالي وعدم إزعاجهم، كما يتضح لنا ايضاً اتخاذها القرار النهائي بالغاء الاحتكار للحرير فيما يتعلق بالشوام لكنه على ما يبدو ممارسة إدارة الباشا نظام الاحتكار على التجار الأجانب.

(ملحق رقم ٤)

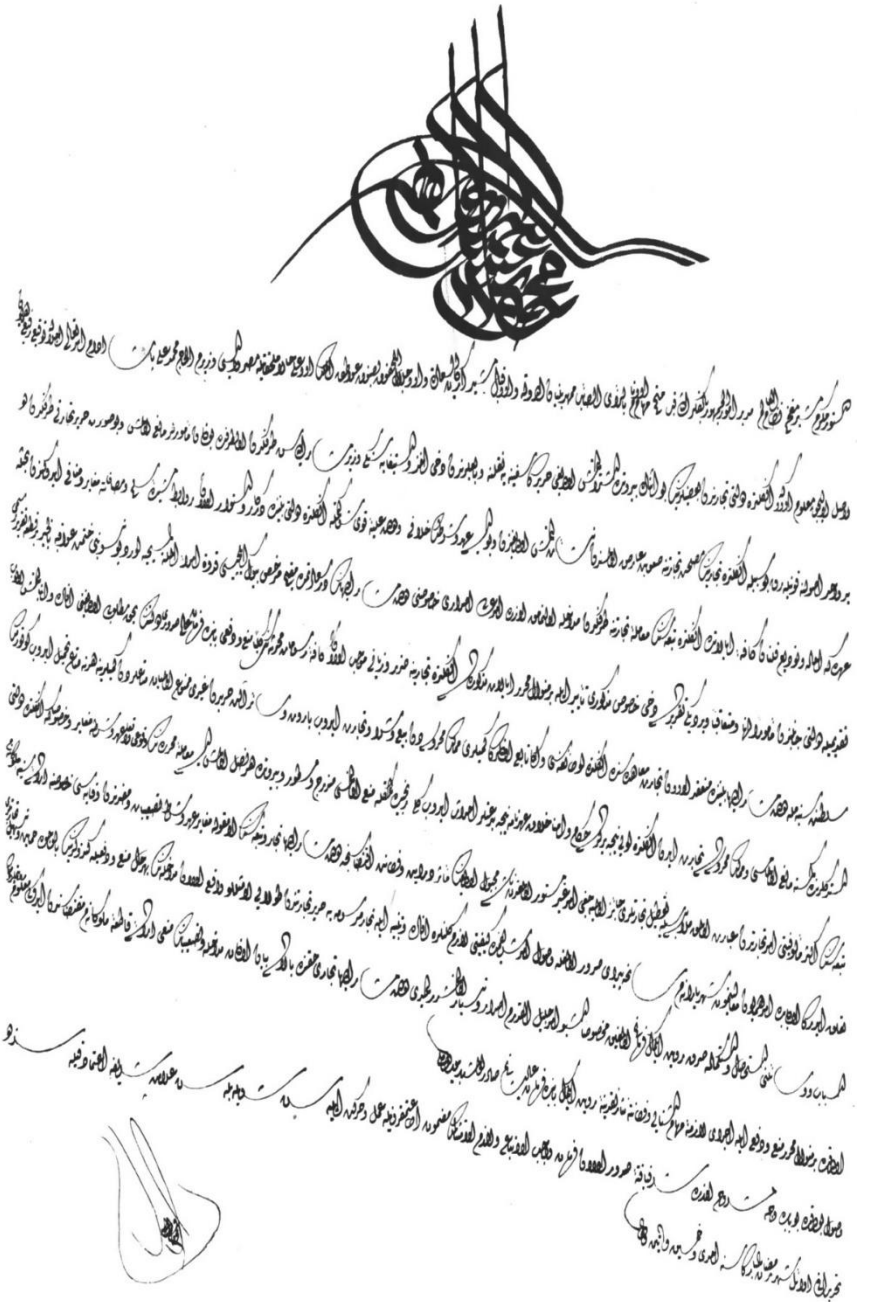

الترجمة من التركية العثمانية (ملحق رقم ٤)

موضوع الوثيقة: فرمان السلطان العثماني بإلغاء احتكار الحرير في بلاد الشام.

النص:

الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأي الصائب ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى وزيري الحاج محمد علي باشا وزير مصر الحالي بملحقاتها أدام الله تعالى إجلاله أعلم إذ يبلغك التوقيع الرفيع الهمايوني أن قدوة أمراء الملة المسيحية (اللورد بونسنوبي) ختمت عواقبه بالخير سفير دولة إنجلترا المرخص الكبير المقيم باستانبول قدم تقريرا رسميا بالنيابة عن دولته ذكر فيه أن الموظفين المعينون من لدنك أيها الوزير المشار إليه يمنعون بعض التجار الإنجليز من محل الحرير الذي اشتروه من بيروت في السفن ومن تسلمه من بايعية وأنه عرضت صعوبات لمصلحة تجارة التجار الإنجليز من جراء ذلك أذ أنك جعلت تجارة الحرير تابعة لأصول اليد الواحدة (الاحتكار) وقال أن ذلك مخالف للعهود والشروط كما أنه يتنافى مع روابط السلم والشرطنامة الجارية بين دولتي العلية القوية الشوكة وبين دولة إنجلتره ثم التمس إصدار أمري العالي بمنع مداخلتك في المعاملات التجارية التي يقوم بها الرعايا الإنجليز في كافة الولايات ففوضت إرادتها إلى عهدتك ثم قدم تقريرا آخر أيد فيه طلبه السابق وذكر أن حكومته تطلب بحق إلغاء جميع الرسوم المحدثة التي تستلزم خسارة التجار الإنجليز بالولايات المذكورة. ولقد جاء في كتاب عهد التجارة المنقعد بين سلطنتي السنية ودولة إنجلتره أن ليس لأحد أن يمنع الإنجليز إذا أرادوا ان يحملوا في سفنهم أو سفن اتباعهم التي يحضرونها الأمتعة غير الممنوعة كالبارود وسائر الآلات الحربية التي يشترونها من البلاد المحروسة وينقلوها وأن الحكام والأمناء أحدثوا بدعا (ضرائب) ألحقت بالإنجليز خسائر جسامًا فينبغي منعها ومهما يكن من أمر

فإن المعاملة قد حدثت ببيروت بأي وسيلة كانت حدثت ببيروت وكان وقوعها مخالفاً للعهد والشروط ولا ريب أن الإنجليز قد ألغوا أمر التجارة وكان أكبر اهتمامهم مصروفا لها فلا يجوز تعطيل تجارتهم وقد اقتضت أرادتي السنية أن تحمى تجار الإنجليز ورعاياهم من الصعوبات والأضرار التي تخالف العهود والشروط بمقتضى ما تراه الدراية والفطانة التي جلبت عليها فأبلغ الجهات المختصة الكيفية عند وصول أمري الشريف وأبذل جهد طاقتك في منع مثل هذه المداخلة في إنجاز التجار المذكورين بالحرير وحمايتهم في كل وجه وفي استحصال أسباب تسهيل تجارتهم واستكمال وسائلها ولقد أصدرت فرماني الجليل القدر هذا مخصوصا وأرسلته إليك فإذا علمت إرادتي القاطعة الملكية "السلطانية " تقضي بمنع التصعيبات والمداخلات الواقعة للتجار من رعية الدولة المشار إليها فاعلم أن فرماني العلي الشأن يمنع ذلك عملا بعطفك وخبرتك بالأمور ولقد أمرت بأنه إذا وصل أن تعمل بمضمون فرماني الواجب الاتباع اللازم الامتثال الذي صدر على النحو الآنف ذكره وتعلم ذلك وتعتمد على علامتي الشريفة. تحريرا في أوائل شهر رمضان المبارك سنة أحدى وخمسماية ومائتين وألف.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية،الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٢٠،من السلطان محمود الثاني الى محمد علي باشا.

تاريخ الوثيقة:١ رمضان ١٢٥١هـ/٩ديسمبر١٨٣٦م.

ما يستفاد من الوثيقة: يشرح هذا الفرمان قرار السلطان العثماني بإلغاء احتكار الحرير في بلاد الشام كما يوضه الاسباب التي دفعت السلطان العثماني لإصدار هذا الفرمان.

(ملحق رقم ٥)

موضوع الوثيقة: رسالة من محمد علي باشا الى الباب العالي بشأن رد محمد علي باشا على الفرمان السلطاني الخاص بإلغاء احتكار الحرير.

النص:

من الجناب العالي إلى الباب العالي

يشير إلى شكوى سفير انجلترا من احتكار الحرير في سوريا وإلى الفرمان المؤرخ في ١٠ رمضان ١٢٥١هـ الذي تسلمه الكولونيل كامبل قنصل إنجلترا العام على الجناب العالي بشأن وقاية التجار والرعايا الإنجليز من العراقيل والأضرار المزعوم أنهم أصيبوا بها وأنها مخالفة للعهود والشروط كما يذكر أن الجناب العالي بما أجاب به في ذي القعدة ١٢٥١هـ من أن مسألة الاحتكار التي نشأت عن بعض حوادث غير لائقة أنها مسالة لا أصل لها ولا أساس ومن أن الجناب العالي لم يبتدع رسوما غير الرسوم التي وضعها أسلافه فهو لذلك منتظر جواب الباب العالي بأنه يريد رفع هذه الرسوم وإزالتها ثم يقول الجناب العالي أنه انتظارا لورود الإرادة الصريحة قد سكت عن مطالبة التجار الإنجليز بالعوائد واكتفى بتسجيل البضائع التي تأتي بها السفن إلا أنه لما طال انتظار الجواب سرت العدوى إلى تجار الدول المتحابة الأخرى فجاءته قناصلهم مطالبة بأن يحولوا ما يتمتع الإنجليز من مزايا هذا الفرمان طبقا لما بأيدي القناصل من عهود ثم يصف الجناب العالي كيف قدم القناصل إليه تقريرًا رسميا بذلك وكيف امتنع التجار والرعايا الأجانب عن دفع الرسوم حتى رسوم الجمرك بل رسوم الجمرك عن البضائع التي يأتون بها من البلاد الإسلامية محتجين بأنهم أدوا عنها الرسوم الجمركية في مكان آخر وكيف أثر سلوكهم هذا في دخل الجمرك حتى تطرق النقص والعجز إلى موارد الدولة العليا ثم يسال الجناب العالي ما هي الخطة التي يجب عليه اتباعها راجيا من الصدر الأعظم أن يعجل بإرادته على السبيل القويم.

مصدر الوثيقة:دار الوثائق القومية،وثائق الشام، دفتر ٤ عابدين تركي، وثيقة ١٥٦.

ملحق (رقم ٦)

تاريخ الوثيقة: ٥ صفر ١٢٥٢هـ/٢١مايو١٨٣٦م.

ما يستفاد من الوثيقة: تشرح هذه الوثيقة رد فعل محمد علي باشا تجاه فرمان الغاء الحرير في بلاد الشام ومبرراته في سياسته الإقتصادية ورأيه في الضغوط والممارسات الأوربية تجاهه.

الترجمة من التركية العثمانية (ملحق رقم ٦)

موضوع الوثيقة: الفرمان الخاص بتطبيق وتنفيذ معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨م.

النص:

الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأي الصائب ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى وزيري الحاج محمد علي باشا وزير مصر الحالي بملحقاتها أدام الله تعالى إجلاله أعلم إذ يبلغك التوقيع الرفيع الهمايوني أن قدوة أمراء الملة المسيحية (اللورد بونسنوبي) ختمت عواقبه بالخير سفير دولة إنجلترا المرخص الكبير المقيم باستانبول قدم تقريرا رسميا بالنيابة عن دولته ذكر فيه أن الموظفين المعينون من لدنك أيها الوزير المشار إليه يمنعون بعض التجار الإنجليز من محل الحرير الذي اشتروه من بيروت في السفن ومن تسلمه من بايعية وأنه عرضت صعوبات لمصلحة تجارة التجار الإنجليز من جراء ذلك أذ أنك جعلت تجارة الحرير تابعة لأصول اليد الواحدة (الاحتكار) وقال أن ذلك مخالف للعهود والشروط كما أنه يتنافى مع روابط السلم والشرطنامة الجارية بين دولتي العلية القوية الشوكة وبين دولة إنجلتره ثم التمس إصدار أمري العالي بمنع مداخلتك في المعاملات التجارية التي يقوم بها الرعايا الإنجليز في كافة الولايات ففوضت إرادتها إلى عهدتك ثم قدم تقريرا آخر أيد فيه طلبه السابق وذكر أن حكومته تطلب بحق إلغاء جميع الرسوم المحدثة التي تستلزم خسارة التجار الإنجليز بالولايات المذكورة. ولقد جاء في كتاب عهد التجارة المنقعد بين سلطنتي السنية ودولة إنجلتره أن ليس لأحد أن يمنع الإنجليز إذا أرادوا ان يحملوا في سفنهم أو سفن اتباعهم التي يحضرونها الأمتعة غير الممنوعة كالبارود وسائر الآلات الحربية التي يشترونها من البلاد المحروسة وينقلوها وأن الحكام والأمناء أحدثوا بدعا (ضرائب) ألحقت بالإنجليز خسائر جسامًا فينبغي منعها ومهما يكن من أمر فإن المعاملة قد حدثت ببيروت بأي وسيلة كانت حدثت ببيروت وكان وقوعها مخالفاً للعهد والشروط ولا ريب أن الإنجليز قد ألغوا أمر التجارة وكان أكبر

اهتمامهم مصروفا لها فلا يجوز تعطيل تجارتهم وقد اقتضت أرادتي السنية أن تحمى تجار الإنجليز ورعاياهم من الصعوبات والأضرار التي تخالف العهود والشروط بمقتضى ما تراه الدراية والفطانة التي جلبت عليها فأبلغ الجهات المختصة الكيفية عند وصول أمري الشريف وأبذل جهد طاقتك في منع مثل هذه المداخلة في إنجاز التجار المذكورين بالحرير وحمايتهم في كل وجه وفي استحصال أسباب تسهيل تجارتهم واستكمال وسائلها ولقد أصدرت فرماني الجليل القدر هذا مخصوصا وأرسلته إليك فإذا علمت إرادتي القاطعة الملكية "السلطانية " تقضي بمنع التصعيبات والمداخلات الواقعة للتجار من رعية الدولة المشار إليها فاعلم أن فرماني العلي الشأن يمنع ذلك عملا بعطفك وخبرتك بالأمور ولقد أمرت بأنه إذا وصل أن تعمل بمضمون فرماني الواجب الاتباع اللازم الامتثال الذي صدر على النحو الآنف ذكره وتعلم ذلك وتعتمد على علامتي الشريفة. تحريرا في أوائل شهر رمضان المبارك سنة أحدى وخمسماية ومائتين وألف.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية،الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٢٠،من السلطان محمود الثاني الى محمد علي باشا.

تاريخ الوثيقة:١ رمضان ١٢٥١هـ/ ٢ديسمبر١٨٣٥م.

ملحق رقم (٨)

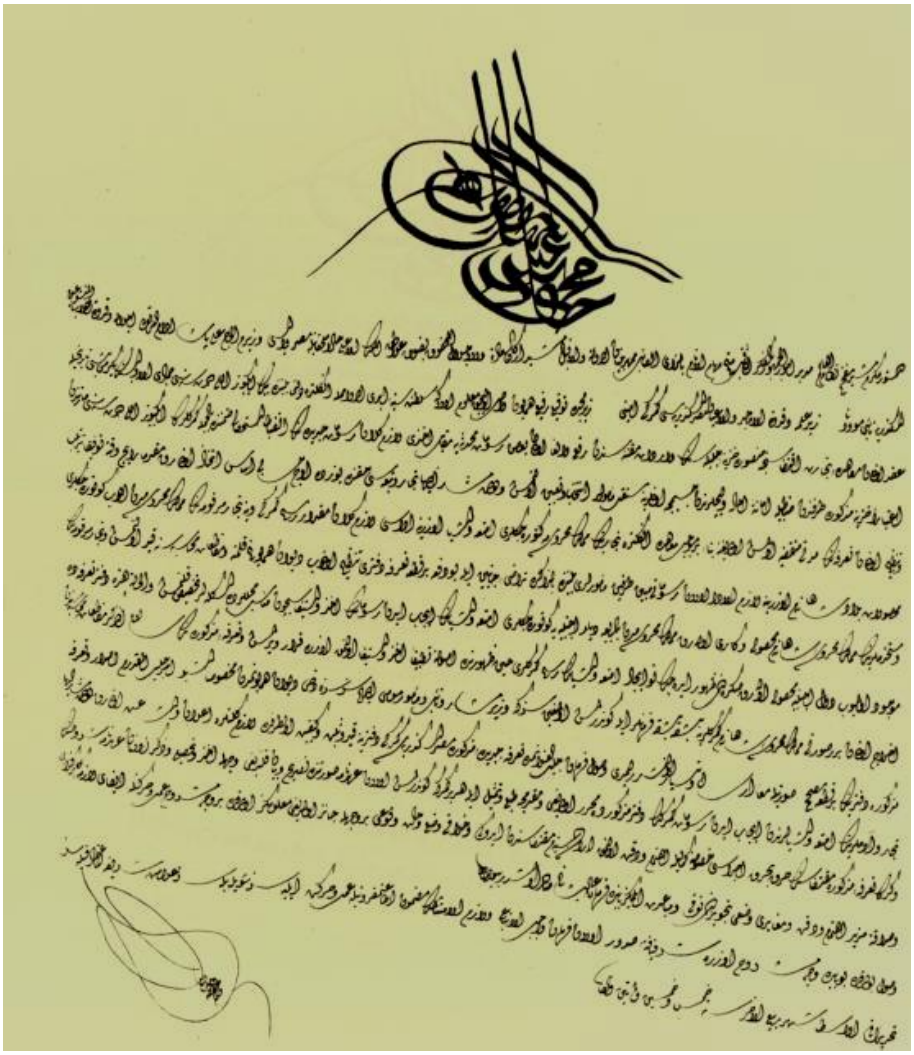

ترجمة الوثيقة من التركية العثمانية ملحق رقم (٨)

النص: فرمان تنفيذ معاهدة بلطة ليمان ١٨٣٨م فيما يتعلق بالتجار الإنجليز.

عبد المجيد خان بن محمود خان المظفر دائماً

مفاخر القضاة والحكام معادن الفضائل والكلام قضاة صيدا وبيروت وعكا ويافا زيد فضلهم ومفاخر الأماجد والأعيان مأموري جمارك صيدا وبيروت وعكا ويافا زيد مجدهم عندما يصلكم التوقيع الرفيع الهمايوني ليكن معلوماً لديكم أنه بمقتضى معاهدة التجارة التي عُقدت بتاريخ ٢٥ جمادى الأول سنة ١٢٥٤هـ فيما بين دولة انجلترا و سلطنتي السنية أبدية الدوام تم تعيين مأمورين مستقلين على الشئون الداخلية بالجمارك، وإحالة أمانة وضبط جميع الجمارك إلى الخزينة المنصورة الجليلة اعتبارا من مارس ١٢٥٤ في ضمن إجراء ضبط الرسوم الجديدة اللازم تحصلها بدلاً من بعض الرسوم المحدثة التي تم إلغائها من الواردات المقننة للخزينة المنصورة الجليلة؛ وذلك بناءً على انقضاء مدة التعريفة الجمركية التي تم تنظيمها وفقاً للوقت الراهن آنذاك على أساس حساب ٣% في حق تجار وتبعة الدولة المشار إليها. وتم تنظيم دفتر تعريفة هذه المرة بالتشاور فيما بين مأموري الطرفين وبتراضي الجانبين، وهو يبين مقدار رسم الجمرك اللازم أداؤه على الأمتعة والأشياء التي يحضرها تجار انجلترا إلى ممالكي المحروسة، وكذلك الرسوم اللازم أداؤها على محاصيل بلادي الشاهانية التي يشتريها التجار المذكورين مرة أخرى من ممالكي المحروسة بموجب المعاهدة. وتم قيد ذلك بقلم ديواني الهمايوني وقلم محاسبة المقاطعات، وتم تخصيص موانٍ في أماكن مناسبة من أجل تحصيل واستيفاء الرسوم الجمركية اللازمة على الأمتعة والأشياء التي يُحضرها التجار المذكورين بالمبايعة من ممالكي المحروسة إلى الديار الأجنبية كمنتج لممالكي المحروسة الشاهانية. وقد صدر القرار بتحصيل واستيفاء الرسوم الجمركية تطبيقاً للأصول على الأمتعة والأشياء التي ستُستجد وستظهر بعد ذلك كمنتج للدول الأجنبية وغير موجودة في دفتر التعريفة الجمركية الآن. ونظراً لأنه تم إرسال صورة التعريفة المذكورة والتي تم استخراجها من قلم محاسبة المقاطعات سابقة الذكر وذلك مع

الفرمانات إلى جميع جمارك ممالكي المحروسة الشاهانية؛ فقد تم إصدار أمري جليل القدر هذا إليكم أيها القضاة والمأمورين المشار إليهم من ديواني الهمايوني وأُرسل مع الصورة المصححة من دفتر التعريفة المذكور. فعليكم قيد وثبت التعريفة الجديدة المذكورة بدفاتر جمارك صيدا وبيروت وعكا ويافا لدى وصول فرماني جليل العنوان، وطبع وتصوير الرسوم الجمركية المحررة في الدفتر المذكور والمستحقة عن الأمتعة والأشياء الخاصة بتجار ورجال الدولة المشار إليها، وإعلانها على المسئولين فى ذلك الطرف وتحصيلها على الوجه المبين والمصرَّح في صورة المعاهدة التي أُرسلت إلى كل جمرك، وعليكم تمام الدقة والاهتمام بخصوص إجراء وتنفيذ سواء شروط المعاهدة المذكورة أو مقتضى التعريفة المذكورة حرفاً بحرف، وليكن معلوماً لديكم أنه من مقتضى إرادتي السنية عدم حدوث أي تصرف خلاف ذلك على كل حال. وقد صدر فرماني عالي الشأن بخصوص زيادة الاهتمام والدقة وإيفاء الصدق والصرامة اللازمين مع العمل والحركة على الوجه المشروح وحذركم وتجنبكم من مخالفة الأمر.

وعليكم بالعمل والحركة بفرماني واجب الإتباع ولازم الامتثال مقرون الطاعة الذي شرُف بالصدور على الوجه المشروح وذلك لدى وصوله ولتعلموا ذلك ولتعتمدوا العلامة الشريفة.

تحريرا في أواخر شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين وألف بمقام القسطنطينية المحروسة

مصدر الوثيقة: دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧٠١، من السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود خان الى محمد علي باشا.

تاريخ الوثيقة: ٣٠ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/ ٢٢يونيو١٨٣٩م.

هوامش الدراسة:

(١) محمد صلاح السيد أبو نار: مصر في عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٩م، عملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولي في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٢٨٤.

(٢) أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤م، الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠م)، ص٥٥.

(٣) محمد صلاح السيد أبو نار: مصر في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٤) رزق نوري: الفساد في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٠م، ص١٢٤.

(٥) يونان لبيب رزق: محمد علي الكبير، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٤.

(٦) يونان لبيب رزق: محمد علي الكبير، المرجع السابق، ص٤.

(٧) أيمن أحمد محمود: "سياسة محمد علي باشا الزراعية في بلاد الشام (١٨٣٢-١٨٤٠م)"، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام (٩-١٣ جمادى الولى ١٤٣٣هـ- ١-٥ نيسان ٢٠١٢م)، المجلد الثالث، منشورات مركز الوثائق والمحفوظات، الجامعة الأردنية، عَمان ٢٠١٤م، ص٣٠٧.

(٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٠١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، كبير معاوني الجناب العالي، بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٩هـ/٢٩ يونيو ١٨٣٣م.

(٩) مالك محمد أحمد رشوان، الشام تحت حكم محمد علي ١٨٣٢-١٨٤١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٢٣٩.

(١٠)أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٩٩.

(١١)السلطان محمود الثاني، هو السلطان محمود بن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في ١٣ رمضان سنة ١١٩٩هـ الموافق ١٧٨٥م، وجلس على عرش السلطنة في ٤

جمادى الأولى سنة ١٢٢٣هـ الموافق ١٨٠٨م، وبدأ حكمه على عتبة القرن التاسع عشر؛ وكان عصره هو عصر الإصلاحات الكبيرة في الدولة العثمانية، وتوفي في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥هـ الموافق أول يوليو ١٨٣٩م، عن عمر ناهز ٥٥ سنة، ينظر: فطين أحمد فريد، مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى باشوات مصر، سلسلة تاريخ مصر القومي، مطابع الشرطة، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ص ٢١٧-٢٢٤.

(١٢) دار الوثائق القومية، مجموعة الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ١٤٧، من السلطان محمود الثاني إلى محمد على باشا، بتاريخ أواسط شعبان ١٢٢٥هـ/٤سبتمبر١٨١٠م.

(١٣) دار الوثائق القومية، مجموعة الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ١٥٩، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا وقاضي مصر وأمناء الجمارك المصرية، بتاريخ ٦ صفر ١٢٢٦هـ/٢٤فبراير ١٨١١م.

(١٤) دار الوثائق القومية، مجموعة الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ١١٦ بتاريخ أواخر صفر ١٢٢٥هـ/ ١مارس١٨١١م.

(١٥) أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٥٧.

(١٦) الأمير بشير الشهابي: هو الأمير بشير بن قاسم بن عمر الشهابي (١٧٦٠-١٨٥٠م/ ١١٧٣- ١٢٦٦هـ)، ولقب بأكثر من لقب؛ فلقب بـ "الكبير" و "الثاني"؛ لأنه ثاني من سُمى بهذا الاسم من الأسرة الشهابية، وكذلك لقب بـ "المالطي"؛ لأنه نفى إلى مالطا عام ١٨٤٠م، واعتمد عليه إبراهيم باشا في الكثير من شئون الحكومة المصرية في الشام، وكان موضع ثقة محمد على وابنه إبراهيم باشا، انظر: مرفت أسعد عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٢٥٥، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٥٨.

(١٧) الشيخ عبد الحليم والمعلم يوسف قرداحي: كان الاثنان من كبار التجار والأعيان في بيروت، ثم أصبح الاثنان وكلاء لتجارة باشا مصر في بيروت، وتم اختيارهما عضوين في ملجس شورى بيروت. مرفت أسعد عطاالله، المرجع السابق، ص ٢٣٠..

(١٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ٧٦، من محمد نجيب أفندي، إلى سامي بك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٥يونيو١٨٣٣م .

(١٩) سامي بك: هو من أقرباء محمد علي باشا ومن المقربين له، وتولى حكم الصعيد في

بداية حكم محمد علي، ثم تولى حكمدار كبير معاوني محمد علي في بلاد الشام.

(٢٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٠١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٩يونيو١٨٣٣م.

(٢١) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٠١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٩يونيو١٨٣٣م.

(٢٢) دار الوثائق القومية، وثائق الشام محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٠١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١١ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٩يونيو١٨٣٣م.

(٢٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ١٦٠، من إبراهيم باشا إلى باقي بك، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٩هـ/٢٢ديسمبر١٨٣٣م.

(٢٤) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ١٨١، من باقي بك إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٣١ديسمبر ١٨٣٣م.

(٢٥) دار الوثائق القومية، وثائق الشام.محفظة ٢٤٧عابدين،وثيقة ٢٣١، من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا،بتاريخ ١٥ربيع الآخر ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م.

(٢٦) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، دفتر ٢١١ عابدين.وثيقة ٣٢من ابراهيم باشا الى محمد علي باشا، بتاريخ١٢جمادي الأولى ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م

(٢٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢١٠ عابدين، وثيقة ١٤٦، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ٢٠أكتوبر١٨٣٢هـ .

(٢٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ١٦ عابدين، وثيقة ٤٢٠، من محمد منيب أفندي إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ٢٧أكتوبر ١٨٣٢م.

(٢٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٠ عابدين، وثيقة ١٥٥، من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١٥نوفمبر١٨٣٢م .

(٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٣٧٣، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي ديوان أفندي أغاسي، بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٤٨هـ/٣فبراير١٨٣٢ .

(٣١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٣٦ عابدين، وثيقة ١٢٨من يوحنا بحري إلى سامي بك، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٩يوليو١٨٣٢م.

(٣٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٥٦٤، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٩هـ/١٥يوليو١٨٣٣م.

(٣٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٤٩، من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/٢٦يوليو١٨٣٣م.

(٣٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ١٣٥، من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٩هـ/٢٤نوفمبر١٨٣٣م.

(٣٥) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ٨٨، من محمد منيب أفندي إلى سامي أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٥يونيو١٨٣٣ .

(٣٦) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٣٦ عابدين، وثيقة ١٢٠، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٨يوليو١٨٣٢م.

(٣٧) الشيخ سليمان عبد الهادي: هو سليمان بن الشيخ عبد الهادي، كان من أعيان نابلس، وكان له أتباع كثيرون، ولعب دورًا مهمًا وكبيرًا في مساعدة إبراهيم باشا وقواته؛ لذلك عين على ولاية صيدا في ظل الحكم المصري للشام. ينظر: مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان، المرجع السابق، ص٣٦١.

(٣٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٥١٥، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٩هـ/ ١٣يوليو١٨٣٣م.

(٣٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٩ عابدين، وثيقة ٨٩، من الشيخ سليمان عبد الهادي إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٠يوليو١٨٣٣م.

(٤٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١١ عابدين، وثيقة ٤١٢ من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٤نوفمبر١٨٣٤م.

(٤١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٥٦٤، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٩هـ/ ١٥يونيو١٨٣٣م.

(٤٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢١، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٥٢هـ/ ٤مايو٢٨٣٦م.

(٤٣) صلاح السيد أبو نار: مصر في عهد محمد علي ١٨٠٥– ١٨٤٩م، المرجع السابق، ص٢٩٠.

(٤٤) مرفت أسعد عطاالله: العلاقات بين مصر ولبنان، المرجع السابق، ص٤٣٥.

(٤٥) محمد فؤاد شكري: عبد المقصود العناني، سيد محمد خليل: بناء دولة مصر محمد

علي، تقديم عبد الخالق لاشين، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩م، القسم الثاني، ص ص٤١٥-٤١٦.

(٤٦) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ١٢٤٩، من محمد نجيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٦ يوليو١٨٣٣م.

(٤٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ١٤٦ من محمد علي باشا إلى منيب أفندي، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ١٩نوفمبر١٨٣٢. محفظة ٢٤٠ عابدين، وثيقة ١٥٥ من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/١٥نوفمبر١٨٣٢م.

(٤٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محظفة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ١٣٥ من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٩هـ/ ٢٤نوفمبر١٨٣٣م.

(٤٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٣٦ عابدين، وثيقة ١٢٨، من يوحنا بحري على سامي بك، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٩يوليو١٨٣٢م.

(٥٠) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ١٨٠ من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٩ رجب ١٢٥٤هـ/ ٧ديسمبر١٨٣٨م.

(٥١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٣٥ عابدين، وثيقة ١٦٧ من عبد الرحمن أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٣يونيو١٨٣٢م.

(٥٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٣٥ عابدين، وثيقة ١٦٧، من عبد الرحمن أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٨هـ/ ٢٣يونيو١٨٣٢م.

(٥٣) مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان، المرجع السابق، ص٤٥٦.

(٥٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٥١٥، من محمد علي باشا إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٩هـ/ ١٤يونيو١٨٣٣م.

(٥٥) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٩، وثيقة ٩٥ من الشيخ سليمان عبد الهادي إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ٢٠يونيو١٨٣٤م.، محفظة ٢٥١ عابدين. وثيقة ٣٢، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٥١هـ/ ١١مايو١٨٣٥م.

(٥٦) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٢ عابدين، وثيقة ١٤٧، من محمد على باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ٨ديسمبر١٨٣٣م.

(٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٥٦، عابدين، وثيقة ٢١، من محمد شريف

باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ١٨ محرم ١٢٥٤هـ/ ١٢ابريل١٨٣٨م.

(٥٨) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٢٤٢، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ص ١٩-٢٠.

(٥٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٢ عابدين، وثيقة ٢٤٢، من محمد علي إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١فبراير ١٨٣٦م.

(٦٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، من محمد علي باشا إلى سامي بك وثيقة، ٥٢٥، بتاريخ ٦ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٤يونيو١٨٣٣م.

(٦١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥١ عابدين، وثيقة ١٢، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١ صفر ١٢٥١هـ/ ٢٨مايو١٨٣٥م.

(٦٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٢ عابدين، وثيقة ٢٦، من محمد علي إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٥١هـ/.٢٤مايو١٨٣٥م.

(٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام محفظة ٢٥١ عابدين، وثيقة ٩٤، من إبراهيم باشا إلى سامي بك بتاريخ ١٠ صفر ١٢٥١هـ/ ٦يونيو١٨٣٥م.

(٦٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٣ عابدين، وثيقة ٢١٠، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ٢٤سبتمبر١٨٣٦م.

(٦٥) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥١ عابدين، وثيقة ٣١١، من إبراهيم باشا إلى سامي بك، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٥سبتمبر١٨٣٥م.

(٦٦) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٥٧.

(٦٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٩ عابدين، وثيقة ٢١١، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٢٨يوليو١٨٣٢م.

(٦٨) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٥٤، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٥٣هـ/ ١١يناير١٨٣٨م.

(٦٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢٢٢ عابدين، وثيقة ٨٨، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨يونيو١٨٣٧م.

(٧٠) أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، المرجع

السابق، الجزء الأول ١٨٠٠- ١٨٤٠م، ص١٠٨.

(٧١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ٦٠، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٤م.

(٧٢) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ٦٠، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٣م/.

(٧٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٦ عابدين، وثيقة ٢٧، بتاريخ ١ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ٢٢ مارس ١٨٣٣م.

(٧٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ٨١٣ بتاريخ ٥ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٣٣م.

(٧٥) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد المصري والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨م، ص٢٥٦.

(٧٦) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٥٨ عابدين، وثيقة ١٦٥، من محمد شريف باشا إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٥هـ/ ٩نوفمبر١٨٣٩م.

(٧٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٨ عابدين، وثيقة ١٦٦، من السرعسكر إبراهيم باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٨نوفمبر١٨٣٩م.

(٧٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٥٤ من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/١١يونيو١٨٣٨م.

(٧٩) حنا بحري: هو حنا أو يوحنا بن ميخائيل بن عبود البحري الحمصي الأصل، وقد تبنى إبراهيم الصباغ العكاوي ميخائيل الذي قدم إلى عكا مع والده، ولما ظهرت نجابته، وكان كاتبًا ماهرًا وشاعرًا باهرًا، وبارعًا في شئون الإدارة، عينه محمد علي باشمعاون لإبراهيم باشا، وكان له دور مهم في تقوية الصلة بين محمد علي باشا وبشير الشهابي. انظر: مرفت أسعد عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان، المرجع السابق، ص ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٨٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٤ عابدين، وثيقة ٣٢٩، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢٦ديسمبر١٨٣٦م.

(٨١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٣ عابدين، وثيقة ١١٣، بتاريخ ١٠

رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٢م.

(٨٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٣ عابدين، وثيقة ٢٤١، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٥ مارس ١٨٣٣م.

(٨٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨عابدين، وثيقة ٦٠، بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٤م.

(٨٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٨ عابدين، وثيقة ١٦٠، من إبراهيم باشا إلى باقي بك، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢٢ديسمبر١٨٣٣م.

(٨٥) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١١ عابدين، وثيقة ٤٨، من محمد علي باشا إلى محمد أمين أفندي بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٣ يناير١٨٣٤م.

(٨٦) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢٠٥، من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٢٥أكتوبر١٨٣٨م.

(٨٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٧ عابدين، وثيقة ٧٦، من محمد منيب أفندي إلى سامي بك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٩هـ/ ٢٥يونيو١٨٣٣م.

(٨٨) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٩ عابدين، وثيقة ٨٩، من الشيخ سليمان عبد الهادي إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٥٠هـ/٢٠يونيو١٨٣٤م.

(٨٩) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٥٩٦، من مدير ديوان الإسكندرية إلى محمد منيب أفندي، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٣١ يوليو ١٨٣٣م.

(٩٠) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، دفتر ٢١٢ عابدين، وثيقة ١٤٧، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ٣١يوليو١٨٣٣م.

(٩١) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، دفتر ٢١٢ عابدين، وثيقة ١٤٧، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/ ١٨أكتوبر١٨٣٣م.

(٩٢) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٥٣ عابدين، وثيقة ٢١٠، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ٢ديسمبر١٨٣٨م.

(٩٣) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٥٤ عابدين، وثيقة ٣٢٩، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٤ديسمبر١٨٣٨م.

(٩٤) مالك محمد أحمد رشوان، الشام تحت حكم محمد علي، المرجع السابق، ص٢٩٣.

(٩٥) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٤٩ عابدين، وثيقة ٣٤ من حنا بحري

إلى سامي بك، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٠هـ/٢٧مايو ١٨٣٤م.

(٩٦) جلال يحيى، مصر الحديثة (١٨٠٥-١٨٤٠م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م، ص ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٩٧) محمد صبري السوربوني: الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١- ١٨٤٩م) المشروع القومي للترجمة، عدد ١٨٥، القاهرة ٢٠١٠م، ص١٣٩.

(٩٨) محمد صبري السربوني: الإمبراطورية المصرية، المرجع السابق، ج١، ص١٤٥.

(٩٩) أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع، ج١، ص٣٦٦.

(١٠٠) تنص المادة (٥٣) على أنه: "يحق للتجار الإنكليز أن يأتوا دائمًا بوجه من الوجوه إذا كان مجيئهم وذهابهم للاتجار بأصناف الجوخ والأقمشة والمأكولات والصفيح والرصاص وغيرها من البضائع التي يمكنهم توريدها، ما عدا البضائع الممنوع إدخالها إلى الممالك المحروسة، ولهؤلاء التجار أن يشتروا أيضًا =من ممالكنا المحروسة كل أصناف البضائع ويوردوها بدون أن يتجاسر أحد على منعهم أو تكديرهم. انظر: يوسف بك أصاف: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العليا مع الدول الأوروباوية، المطبعة العمومية، مصر ١٨٠٩م، المادة (٥٣) من المعاهدة المبرمة بين الباب العالي ودولة إنجلترا عام ١٨٠٩م، ص ص ٧٧-٧٨.

(١٠١) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، ج١، المرجع السابق، ص٥٨.

(١٠٢)محمد صبري السوربوني: الإمبراطورية المصرية، المرجع السابق، ج١، ص١٤٦.

(١٠٣) مالك محمد أحمد رشوان: الشام تحت حكم محمد علي، المرجع السابق، ص٢٨٨.

(١٠٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ١٤٦ من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ٢٠أكتوبر ١٨٣٢م.

(١٠٥)عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي، المرجع السابق، ص٥٦.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: دفتر ٤٢ معية سنية تركي، وثيقة ٧٣، ٧٤، من محمد حبيب أفندي إلى محمد أمين أفندي، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ٣١يوليو١٨٣٢م.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين، وثيقة ٦٤١، من محمد على باشا إلى السر عسكر باشا، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/٧أكتوبر ١٨٣٣م.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٠ عابدين وثيقة ٧٠٩، من محمد علي

إلى السر عسكر باشا، بتاريخ ٣٠ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ/٧أكتوبر ١٨٣٣م.

(١٠٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٩ عابدين، وثيقة ٣٤، من يوحنا بحري إلى سامي بك، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٥٠هـ/ ٢٧مايو ١٨٣٤م.

(١١٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، ملكية تركي، وثيقة ٧٦٧، من الجناب العالي على بوغوص بك، بتاريخ ١ شعبان ١٢٥١هـ/٢١نوفمبر ١٨٣٥م.

(١١١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، وثيقة ١٣٤، من بطرس لوريلا وكيل قنصل النمسا في بيروت إلى يوحنا بحري، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٥٠هـ/١١يوليو١٨٣٤م.

(١١٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥١ عابدين، وثيقة ٢٢٦ من السيد حسين راشد متسلم بيروت إلى إبراهيم باشا، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥١هـ/١٨٣٤م.

(١١٣) دار الوثائق القومية: دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركي، وثيقة ٧٦٧، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، بتاريخ ١ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢نوفمبر١٨٣٥م.

(١١٤) لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١م، سلسلة صفحات من تاريخ مصر رقم ١٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٧٩.

(١١٥) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، المرجع السابق، ج١، ص٥٨.

(١١٦) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٢٠ من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١ رمضان ١٢٥١هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١١٧) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٢٠ من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١ رمضان ١٢٥١هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١١٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٤ عابدين، وثيقة ١٥٦، من الجناب العالي إلى الباب العالي، بتاريخ ٥ صفر ١٢٥٢هـ/٢١مايو١٨٣٦م.

(١١٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٤ عابدين، وثيقة ١٥٦، من الجناب العالي إلى الباب العالي، بتاريخ ٥ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢١مايو١٨٣٦م.

(١٢٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٤ عابدين، وثيقة ٨٥٦ من الجناب العالي إلى الباب العالي، بتاريخ ٥ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢١مايو١٨٣٦م.

(١٢١) الفرمانات السلطانية: فرمان رقم ٦٤١، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢١مايو١٨٣٦م.

(١٢٢) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٤٢، من السلطان محمود

الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٥٢هـ/٢٢يناير ١٨٣٧م.

(١٢٣) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي، المرجع السابق، ص٢٩.

(١٢٤) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٤١، من السلطان العثماني إلى محمد علي باشا، بتاريخ أوائل شهر رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٣ديسمبر ١٨٣٦م.

(١٢٥) **مجلس شورى بيروت:** كان لكل مدينة من مدن بلاد الشام مجلس شورى أو مشورة، ولقد كان مجلس شورى دمشق من المجالس التي ضربت مثلاً في إثبات القوة والشخصية، ففي عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م أمر إبراهيم باشا بتشكيل مجلس للشورى في دمشق، وتكون من اثنى عشر رجلاً من أعيان دمشق، وكانوا ستة مسلمين، وستة نصارى، وكان متسلم دمشق لا يستطيع أن يدلي بشيء إلا بما يبرز به الحكم من ديوان المشورة بموجب كتاب منه إلى أرباب الديوان. انظر: مرفت أسعد عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان، المرجع السابق، ص٤٦٥.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٣ عبادين،، وثيقة ١٥٢ من شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/١٣أغسطس١٨٣٦م

(١٢٧) دار الوثائق القومية: محافظ الشام، محفظة ٢٥٣، وثيقة ١٥٣، من شريف باشا إلى متسلم يافا، بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ١٣أغسطس ١٨٣٦م.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٣ عابدين، وثيقة ٢١٠، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٣ جمادى الآخر ١٢٥٢هـ/٤سبتمبر ١٨٣٦م.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٤ عابدين، وثيقة ٤٤٥، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ غرة رجب ١٢٥٢هـ/١١أكتوبر ١٨٣٦م.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٤٥ عابدين، وثيقة ٣٢٩، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٥٢هـ/٢٠ ديسمبر١٨٣٦م.

(١٣١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٤ عابدين، وثيقة ٣٣٠، من محمد شريف باشا إلى سامي بك، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٥٢هـ/.٢٠ ديسمبر١٨٣٦م.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٤ عابدين، وثيقة ١١٦، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ/.٢٣ مايو ١٨٣٧م.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢٢٢، وثيقة ١٢٧، من محمد علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/.١٨سبتمبر ١٨٣٧م.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢١٤ عابدين، وثيقة ١٢١، من محمد

علي باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٣مايو١٨٣٧م.

(١٣٥) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢٤٠ من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٥٤هـ/.١٧ديسمبر١٨٣٧م.

(١٣٦) Driault, La Formation de le Empire de Muhamed Ali de la Arabic au Sudan 1814-1833.p 180.

(١٣٧) جلال يحيى: مصر الحديثة، المرجع السابق، ص٣٥٤.

(١٣٨) نينل ألكسندروفنا دولينا: الإمبراطورية العثمانية، المرجع السابق، ص٩٢.

(١٣٩) Dodwel.Henry , the Founder of Modern Egypt A study of Muhammad Ali ,Cambridge at the University press 1931.p 163.

(١٤٠) جلال يحيى: مصر الحديثة، المرجع السابق، ص٣٥٤.

(١٤١) نينل ألكسندروفنا دولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية، المرجع السابق، ص ص ٩٢-٩٣.

(١٤٢) جلال يحيى: مصر الحديثة، المرجع السابق، ص٣٥٥.

(١٤٣) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد المصري والإدارة المصرية، المرجع السابق، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(١٤٤) فيليب بن يوسف جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، تقديم: محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣م، المجلد الأول، المعاهدة المبرمبة بين إنجلترا والباب العالي العثماني، الموقع في بلطة ليمان، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٣٨م، بند رقم ٢، ص٩٢.

(١٤٥) فيليب بن يوسف جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، المرجع السابق، ص ٢٩٢، البند رقم ٦ من معاهدة بلطة ليمان.

(١٤٦) نينل ألكسندروفينا دولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية، المرجع السابق، ص٦٣.

(١٤٧) محمد صبري الدالي: في تاريخ الصدام بين الشرق والغرب : القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٤م، ص ٢٢٨.

(١٤٨) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٥٤، من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ١١يونيو١٨٣٨م.

(١٤٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢٥١، من محمد

شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٤ شوال ١٢٥٤هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢٠٩، من إسماعيل بك حكمدار حلب إلى حسين باشا، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٣٧ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١٥١) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢٣٥، من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ٣مارس ١٨٣٩م.

(١٥٢) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٦ عابدين، وثيقة ٢١٥، من سليمان باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٧نوفمبر١٨٣٨م.

(١٥٣) Dodwel.Henry , the Founder of Modern Egypt A study of Muhammad Ali ,Cambridge at the University press 1931.p162.

(١٥٤) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد المصري والإدارة، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(١٥٥) محمد صبري الدالي : المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(١٥٦) دار الوثائق القومية، وثائق الشام، محفظة ٢٥٧ عابدين، وثيقة ٧١، من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥٥هـ/ ١٧ مايو١٨٣٨م.

(١٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، محفظة ٢٥٧ عابدين، وثيقة ٢١، من محمد شريف باشا إلى حسين باشا، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٥٥هـ/ ١١ابريل ١٨٣٩م.

(١٥٨) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٥٤، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٥٣هـ/ ٢٠ ابريل ١٨٣٧م.

(١٥٩) دار الوثائق القومية: وثائق الشام، دفتر ٢٢٢ عابدين، وثيقة ٨٨، من محمد على باشا إلى محمد شريف باشا، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨يونيو١٨٣٧م.

(١٦٠) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧٠١، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ أواسط ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/ ١١يوليو١٨٣٩م.

(١٦١) دار الوثائق القومية: الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٦٨٨، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا، بتاريخ أواسط صفر ١٢٥٥هـ/ ٢٩ابريل ١٨٣٩م.

(١٦٢) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧٠٥، من السلطان محمود الثاني إلى قضاة وأمناء جمارك صيدا وبيروت وعكا ويافا، بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/١١يوليو١٨٣٩م.

(١٦٣) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧٠٦، من السلطان محمود الثاني إلى قضاة وأمناء جمارك إسكندرية وطرابلس الشام واللاذقية، مؤرخ بأواخر ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/١١يوليو ١٨٣٩م.

(١٦٤) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧١٣، من السلطان محمود الثاني إلى قضاة غزة ورملة، بتاريخ أوائل جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/١١أغسطس ١٨٣٩م.

(١٦٥) دار الوثائق القومية، الفرمانات السلطانية، فرمان رقم ٧١٤، من السلطان محمود الثاني إلى قاضي حلب، بتاريخ أوائل جمادى الآخر ١٢٥٥هـ/١١ أغسطس ١٨٣٩م.

(١٦٦) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد المصري والإدارة المصرية، المرجع السابق، ص٢٧٠.

(١٦٧) محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة محمد علي، مرجع سابق، ٦١.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق غير المنشور :

- وثائق عابدين " وثائق الشام " :
- اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من الوثائق التي تتناول تاريخ بلاد الشام في الفترة من عام ١٨٣٢-١٨٤٠م)
- الفرمانات السلطانية :
- اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من الفرمانات السلطانية الصادر من السلاطين العثمانيين الى والي مصر محمد علي باشا.

ثانياً المراجع العربية:

- أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٤م، الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠م).
- رزق نوري: الفساد في عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٠م.
- يونان لبيب رزق: محمد علي الكبير، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أيمن أحمد محمود: "سياسة محمد علي باشا الزراعية في بلاد الشام (١٨٣٢- ١٨٤٠م)"، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام (٩-١٣ جمادى الولى ١٤٣٣هـ- ١-٥ نيسان ٢٠١٢م)، المجلد الثالث، منشورات مركز الوثائق والمحفوظات، الجامعة الأردنية، عَمان ٢٠١٤م.
- جي فارجيت،مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة، عدد ٢/ ٤٩٢،القاهرة ٢٠٠٨.
- أحمد محمد حسن الدماصي، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، الجزء الأول.
- فطين أحمد فريد، مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى

باشوات مصر، سلسلة تاريخ مصر القومي، مطابع الشرطة، القاهرة ٢٠٠٣م، ص ص ٢١٧-٢٢٤.

- مرفت أسعد عطا الله، العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
- محمد فؤاد شكري: عبد المقصود العناني، سيد محمد خليل: بناء دولة مصر محمد علي، تقديم عبد الخالق لاشين، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٩م.
- عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٢٤٢، القاهرة.
- ريفلين، هيلين آن : الاقتصاد المصري والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٨م.
- جلال يحيى، مصر الحديثة (١٨٠٥-١٨٤٠م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م.
- محمد صبري السوربوني: الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١- ١٨٤٩م) المشروع القومي للترجمة، عدد ١٨٥، القاهرة ٢٠١٠م.
- دولينا، نيينل ألكسندروفنا : الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٢م.
- يوسف بك أصاف: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العليا مع الدول الأوروباوية، المطبعة العمومية، مصر.
- لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١-١٨٤١م، سلسلة صفحات من تاريخ مصر رقم ١٤، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩.
- فيليب بن يوسف جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، تقديم: محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣م، المجلد الأول.

- محمد صبري الدالي: في تاريخ الصدام بين الشرق والغرب : القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٤م.

ثالثاً:المراجع الأجنبية:

Driault, La Formation de le Empire de Muhamed Ali de la Arabic au Sudan 1814-1833.p 180.

Dodwel.Henry , the Founder of Modern Egypt A study of Muhammad Ali ,Cambridge at the University press 1931.

رابعاً:الرسائل غير المنشورة :

- محمد صلاح السيد أبو نار: مصر في عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٩م، عملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولي في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.
- مالك محمد أحمد رشوان، الشام تحت حكم محمد علي ١٨٣٢-١٨٤١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٤م.